مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية
مجلد 41 – عدد 1 (2025): 351-375

Damascus University Journal of arts and humanities sciences Vol 41-No.1 (2025): 351-375

من مشكلات الدَّرْس اللّساني لدى المشتغلين بالنّحو العربي

سناء ناهض الريس[1]*

1- مدرِّسة في كلية الآداب الرابعة، جامعة دمشق.

*-Sanaa.alrayes@damascusuniversity.edu.sy

الملخَّص:

لم تحظَ الثقافةُ اللسـانيّةُ في عالمنِا العربيّ بمثل ما حظيَت به فِي الغربِ من ازدهارٍ وقبول، ويعزو اللسانيّون العربُ ذلك إلى أسبابٍ عديدةٍ تعيقُ نهضتَها، ويعدُّون مِنْها موقفَ المشتغلِين بعلومِ العربيّةِ عامّةً، وبالنحو خاصّـةً مِن الدراسـاتِ اللغويّة الّتي تنهجُ النهجَ اللّسـانيّ، فيرَون فيـه تحـامُلًا وإعراضًـــا، يردُّه معظمُهم إلى أنّ عـامّةَ البـاحثين في اللغـةِ العربيّـة تراثيّون، يستمسكون بالقديم ولا يتقبّلون الحداثةَ، بيدَ أنَّ هذا البحثَ يرَى أنّ الجَفْوةَ بين العِلْمين، أعنِي: النحوَ واللسـانياتِ، لها أسـبابٌ موضـوعيّةٌ أبعدُ مِن ذلك، منها ما يرجعُ إلَى بعضِ الأصـولِ العامّة الّتي يبنِي عليها علمُ اللسـانيّات الدراسـةَ اللّغوية، ومنها ما يختصُّ بما تشـتملُ عليه بعض الدراساتِ اللسانيّة العربيّة، وبعضُها يرجعُ إلى الباحثِ العربيّ بموروثه العلميّ وقاعدتِه المعرفيّةِ.

وعلى الإجمال: إنّ هذا البحثَ يحاولُ أن يرصـدَ أبرزَ المشـكلاتِ الّتي قد تُحدِث جفاءً بين النّحوِ العربيّ واللسـانيّاتِ، كما يراها مشـتغِلٌ بالنّحو، والهدفُ منه مدُّ الجسـورِ بين العِلْمَين، وهو ما من شأنِه أن يرقَى بالأبحاثِ اللغويّة العربيّةِ.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، اللسـانيات، أوجه الخلاف، المدونة اللغوية العربية، المصطلح اللساني، المؤلفات اللسانية العربية.

تاريخ الإيداع: 2024/08/09
تاريخ القبول: 2024/10/13

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

ISSUES OF LINGUISTIC STUDIES IN THE PERSPECTIVE OF ARABIC GRAMMAR-ENGAGED SCHOLARS.

Sana Nahed Elraes[1*]
1- Fourth Faculty of Arts and Humanities Damascus university.
*-Sanaa.alrayes@damascusuniversity.edu.sy

Abstract:

The linguistic culture in our Arab world has not experienced the same level of development and acceptance as it has in the Western world. Arab linguists attribute this to several factors that hinder its progression. One of these factors is the attitude of those engaged in Arabic studies in general, and Arabic grammar in particular, toward linguistic studies that follow the linguistic orientation. They see this approach as biased and dismissive, attributing it to the fact that most researchers in the Arabic language are traditionalists who cling to the old and find it difficult to accept modernity. However, this research argues that the rift between the two fields has deeper, more objective reasons. These include certain principles upon which linguistics bases its studies, aspects specific to some Arab linguistic studies, and factors related to the Arab researcher's linguistic heritage and knowledge base. Overall, this research seeks to identify the issues that separate Arabic grammar from linguistics, as seen by a scholar of grammar, with the aim of building bridges between the two fields, resulting in Arabic linguistic research that is both original and modern at the same time.

Key words: linguistics, Arabic Grammar, Arabic Corpus, linguistic Term, Arabic Linguistic Studies.

Received: 09/08/2024
Accepted: 13/10/2024

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

المقدّمة:

منذُ ظهورِ علمِ اللّســانياتِ وهيمنتِهِ على الدَّرسِ اللغويّ في الغربِ مع بداياتِ القرنِ العشــرين، اســتحدَثَ أربابُهُ مناهجَ جديدةً في النَّظرِ إلى اللُّغةِ، بوحيٍ من المعارفِ العلميةِ والفلسفيةِ الّتي ازدهرَتْ مطلعَ القرْنِ، فنشأَتِ المدارسُ اللّسانيّةُ علَى اختلافِ اتّجاهاتِها ومشــاربِها، مُبديةً قطيعةً تكادُ تكونُ تامَّةً بينَها وبينَ النحوِ القديمِ القائمِ على المعياريّةِ وتمييزِ الخطأِ من الصَّــواب، ورافقَ ذلك استخفافٌ وتجاهلٌ لإسهاماتِ مَن سبقَهم من اللُّغويين ، وقد انتقدَ تشومسكي في مقدّمة كتابِه (اللّسانيّات الديكارتية) ما درجَ عليه اللسانيّون المُحدَثون من هذه القطيعةِ وهذا الاستخفافِ، إذ أشار إلى أنّهم: «قطعُوا أنفسَهم طواعيةً عن النّظريةِ اللّسانيّةِ التقليديّةِ، وحاولوا بناءَ نظريّةٍ لغويّةٍ على نحوٍ جديدٍ تمامًا ومستقلّ، ولم تحظَ إسهاماتُ الدراساتِ التقليديةِ الأوروبيةِ السابقةِ إلا بالقليلِ من الاهتمام..... وما تزالُ هذهِ الإسهاماتُ إلَى يومِنا هذا مجهولةً أو منظورًا إليها باستخفافٍ غيرِ خَفِيّ»(Chomsky,1966,57)؛ (وانظر: عبد الواحد، 2014، 10).

ولمّا وَفَدَ هذا العِلْمُ على العَالَمِ العربيّ، وتبنَّى بعضُ الباحثين اتجاهاتِ الدرسِ اللسانيّ المعاصرِ، تبنَّوا معَها ـــــ فيما يبدو ـــــ نزعةَ الاستخفافِ بالقديمِ والدعوةِ إلى تجاوُزِهِ، ولا سيَّما إبَّانَ ازدهارِ المنهجِ الوصفيّ، إذ أجمعَ أصحابُه على أنَّ التُّراثَ النحويَّ ممَّا عَفَا عليهِ الزَّمنُ، وأنَّ أوانَ تخطِّيه قد حان. (حسان، 1994، 9)؛(ضيف، 1986، 4 ـ 5)؛(عيد، 1989، 7)؛(مصطفى، 1937، ب ـ ج).

ولم يزلْ هذا الموقفُ غالبًا علَى بعضِ أعلامِ اللسانيّين العَرَب، لم يُثْنِهِم عنه ظهورُ مدرسةِ النحوِ التوليديّ التحويليّ وهيمنتُها على الدَّرسِ اللغويّ في الغَرْبِ، والتقاءِ كثيرٍ مِنْ مبادِئِها مع ما سبق أنْ أقرَّه النّحويّون العربُ منذ قرون.

ومهما يَكُنْ فإنَّ هذا البحثَ لا يهدفُ إلى الدِّفاع عن النَّحو العربيّ، أو التماسِ أوجهِ التشابهِ والاختلاف بين أصولِه وأصولِ أيٍّ من المدارسِ اللّسانيةِ، فقد تصدَّى لذلكَ كثيرٌ مِنَ الباحثين (مثلًا: بوزيّان، 1994)، أَضِفْ إلَى ذلكَ أنَّ قيمةَ النَّظريةِ النَّحويةِ العربيَّةِ لا ينبغي أنْ تُقاسَ بمدَى توافُقِها مع مبادئِ نظريةٍ أُخرَى أو اختلافِها عنها، بل بمدَى كفايتِها في وَصْــفِ ظواهرِ اللُّغةِ وتفســيرِها، وقد نبَّهَ بعضُ اللسانيّين المرموقين على أنّ المتقدّمين من النُّحاةِ العَرَبِ أرسَوا في هذا السِّياق مبادئَ نظريةٍ لسانيّةٍ تامّةِ الأركان (الحاج صالح، 2012ـ ب، 207)، مخالفًا بذلك الاتّجاهَ السائدَ بين عامّةِ اللسانيّين الدّاعِين إلى تخطّي التراث.

وإنما هدف البحثِ هو تلمُّسُ الأسبابِ الّتي تدفعُ كثيرًا من المختصّين بالعربيَّةِ وعلومِها عامَّةً إلَى الإحْجامِ عن خَوْضِ غِمارِ الدَّرسِ اللّساني.

والمشكلة التي يعرض لها هي تلك الجفوة الظاهرة بين العلمين، فلعلَّنا لا نبالغُ إذا قلنا: إنّ كثيرًا ممَّن يألفونَ النَّحوَ العربيَّ ويشتغلون به، يستشــعرون غُربةً بالغةً عندما يقرؤون الأبحاثَ اللسانيّة، إذ تبدو لهم ظاهرةَ العُجْمة، ويزيدهم إعراضًــا عنها ما يُظهرهُ بعضُ اللسانيّين مِنْ تَعَالٍ على التُّراثِ النَّحويّ والمُستَمْسِكين به ، مع رَمْيِهم بالجمودِ والتحجُّرِ والاعتقادِ أنَّ «كلّ القَولِ فِي اللُّغة قد توقَّف، وكلّ شيءٍ موجودٌ عند السَّلَفِ ممَّن وَارَاهمُ التُّراب، العِلْمُ في المَقَابر، واللُّغة أيضًا لا توجدُ إلا هُناك» في حينِ أن «اللسانيّ لا يقولُ كلامًا مُعادًا أو مَكْرورًا» و«يتحدَّى سياقَ الغَوْغَاءِ العَشوائيّ» (الفاسي الفهري، 1990، 7)، ولا ريبَ في أنَّ إظهارَ النَّحويّ بصورةِ الرَّجْعِيّ المُرْتَهَنِ للماضِــي وأُطروحاتِهِ في مُقابلِ اللّسانيّ ممثِّلِ الحَدَاثَةِ والتَّفكيرِ المُتَجَدِّدِ ممَّا يثيرُ الحَفِيظةَ، ولا سيَّما أنَّها دعوةٌ من دون دليل، إذ لا يزالُ المشتَغِلونَ بالنَّحوِ مِنَ المُحْدَثين يأتمُّونَ بفِكْرِ الخليلِ(ت 180هـ) الّذي أشارَ منذُ ما يزيدُ علَى ألفِ سنةٍ أنَّه ما مِنْ عِلْمٍ لُغَويّ قطعيُّ الثُّبوت، وذلك حين شــبَّهَ اللُّغةَ العربيَّةَ بِبُنْيانٍ مُحْكَمٍ، والنَّحويَّ برَجُلٍ حكيمٍ دخلَ هذا البُنيانَ فجَعَلَ يجتهدُ فِي استكشافِهِ والنَّظَرِ فِي تفسيرِ مَرامِي بانيه، وأنَّه قد يكونُ مُصيبًا في اجتهادِه أو مُخطئًا (الزجّاجي، 1959، 66ـ 67).

هذه الجفوةُ بين المشتغلينَ بالعِلْمَينِ ــ أعني النَّحوَ واللسانياتِ ــ مهما تكن أسبابُها، تُعيقُ تطوُّرَ البحثِ اللُّغويّ العَرَبيّ، فهي تقطعُ الأبحاثَ اللسانيّةَ عن جمهورٍ عريضٍ من المختصّينَ بالعربيَّةِ، وهم الأجدرُ بالاستيعابِ والتطويرِ وتعريبِ المُصطلحاتِ والنَّقدِ البنَّاءِ مِنْ جهة، وتقطعُ الباحثين في النَّحوِ عن تَتَبُّعِ الجديدِ في مضـــمارِ الدَّرسِ اللُّغوي العالَمي والإفادة منه مِن جهةٍ أخرى. وكان أَنْ أفضـــى ذلك إلى واحدةٍ مِنْ أظهرِ مُشـكلاتِ علمِ اللّســانياتِ في العالَمِ العربيّ، فالمؤلِّفون فيه خلا القليل منهم «ليسُـوا مِنْ فُرسـانِ المَيدان، فأكثرُهم تخصَّصُوا في علمِ الاجتماع أو علمِ النَّفس أو تاريخِ الأدب.....» (الحاج صالح، 2012ـ أ، 9).

وقد أشارت دراسات سابقة كثيرة إلى العقباتِ التي تُعيقُ «ازدهارَ الوعيِ اللّسانيّ في أوساطِنا العلميّة»(المسدّي 1986، 13)، من ذلك ما نقف عليه في مقدّمات بعض المؤلفات اللسانية العربية، مثل: (بحوث ودراسات في علم اللسان) للدكتور عبد الرحمن الحاج صـــالح، و(اللســانيات واللغة العربية) للدكتور عبد القادر الفاســي الفهري، و(اللســانيات وأســسـها المعرفية) للدكتور عبد الرحمن المسدّي، هذا إلى جانب عشرات المقالات التي تناولت المشكلة نفسها، منها: (نحن واللسانيات، مقاربة لبعض إشكالات التلقّي في الثقافة العربية) لحافيظ إسماعيلي علوي، و(البحث اللساني العربي الحديث، إشكالاته واتجاهاته) لفاطمة الزهراء بغداد، و(بين النحو العربي واللسانيات الحديثة) لعبد الحميد عبد الواحد.

ومن العقبات التي عدّها هؤلاء وغيرهم: تقصيرُ الجامعاتِ والمؤسَّساتِ العلميّةِ العربيّةِ في توفيرِ الثقافةِ اللسانيّة، ومشكلةُ لغةِ البحثِ اللّسـانيّ العربيّ ومحاولاتِ تعريبِه، وأزمةُ المصـطلحاتِ اللّسـانية، وأوهامُ القارئِ حولَ حقائقِ هذا العِلْمِ، وغيرُ ذلك ممّا لمَسَـه هؤلاءِ الباحثون مِن صعوباتٍ في أثناء سعيِهم لتقديمِ حصيلةِ معارفِهم ونظراتِهم اللّسانية للجمهورِ العربي. (الحاج صالح، 2012ـ أ، 11ـ 20)؛ (الفاسي الفهري، 1985، 51 ـ 61)؛ (المسدّي، 1986، 11ـ 20).

وعلَى وجاهةِ معظمِ ما شـخَّصَـه هؤلاءِ مِن مشـكلاتٍ ودقّتِه، غلبَ عليه النظرُ إلى المشـكلةِ وفقَ الأبعادِ التي يراها اللسـانيّ، أمّا المشكلاتُ الّتي يعانيها المشتغلُ بالنّحو فتكادُ تغيبُ عن تصوُّرِهم، وهي – وإن تقاطعَت في بعضِ جوانبِها مع مشكلاتِ اللسانيّ – ذاتُ خصوصيّة يعرضُها هذا البحثِ الّذي يسعَى إلى رصدِ الأسبابِ التي تصرِفُ جُلَّ أصحابِ النَّحوِ العربيّ عن اللّسانيات، بعيدًا عن التقليلِ مِن شـــأنِ هذا العِلْمِ، فإنّه «مِنْ فُضُـــولِ القَولِ لدَى ذَوِي العِلْمِ والرَّجَحَانِ أَنْ يتحدَّث المرءُ اليومَ عن منزلةِ اللّســـانيّات ووجاهةِ شـأنها، فلو فعلَ لكان شـأنُه لديهم شـأنَ مَنْ ينوّه بالريّاضـيّاتِ الحديثةِ بينَ أهلِ العُلومِ الدقيقةِ، أو شـأنَ مَنْ يمتدحُ قيمةَ التحاليلِ العضـويّة وكشـوفِ الأشـعّةِ في حقلِ العلومِ الطبّيّةِ»(المسدّي، 1986، 7)، ولعلّ النَّظَرَ في هذه الأسبابِ يُفضِـي إلى مَدِّ الجسورِ بين العِلْمَينِ ويُسفِرُ عن بحوثٍ لغويّةٍ عربيّةٍ تتّسمُ بالأصالةِ والجِدّةِ في آن.

مِن هذه الأسبابِ ما يتَّصـلُ بعِلْمِ اللّسـانيّاتِ نفسِـه، ومنها ما يتَّصِـلُ بالمؤلَّفاتِ اللّسـانيةِ العربيّةِ، ومنها ما هو ذو صـلةٍ بالمُشـتَغِلِ بالنَّحوِ العَربيّ النّاظرِ في عِلْمِ اللّسانيات.

أولًا: الأسبابُ الّتي تتَّصلُ بعِلْمِ اللّسانياتِ نفسِه:

أ- المدوّنة (corpus) التي يعتمدُها اللّسانيُّ في دراسةِ اللُّغَة:

عُرِّفَ علمُ اللسـانيات بأنّه «الدّراسـةُ العلميّةُ للِّسـان» (الحاج صـالح، 2012– أ، 21)، ومجالُه اللغاتُ الإنسـانيةُ جميعُها، إذ يسـعَى لاستكشافِ هذهِ الظّاهرةِ البشَريّةِ الّتي فيها مِنَ الإبداعِ والتعقيدِ ما يسترعِي الاهتمامَ والدّهشة.

ومهما اختلفَتِ المدارسُ اللّسانيّةُ وتنوّعَت طرائقُها في التّحليلِ فإنَّ مقتضَى الدّراسةِ العلميّةِ عند اللّسانيين تُحَتِّمُ على دارسِ لغةٍ ما ألّا «يختارَ ممّا يسـمعُه ويدوّنُه مِنَ الكلامِ المُنتمِي إلَى تلك اللُّغةِ ما يعتبرُه هو – وبسـببٍ غيرِ علميّ –صـوابًا، وغيرَه خَطَأً» (الحاج

صالح،2012ـ ج، 19)، أي إنّ علَى دارسِ اللُّغة أن يُلزِم نفسَه بالأخذِ عن متكلِّميها، واستكشافِ القواعدِ التي يراعُونها في كلامِهم، بموضوعيّةٍ تامّةٍ من دون تدخُّلٍ منه.

ولا ريبَ في أنّ هذا مبدأٌ علميٌّ راسخ، وعنه صدرَ علماءُ العربيّةِ الأوائلُ، وقد اصطلحُوا علَى تسميتِه بالسَّمَاع، وهو يُعَدُّ أوّلَ أصولِ الاحتجاجِ المقدَّمَ علَى ما سواه عندَهم، ومادَّةُ المسموعِ هي العربيّةُ الّتي تناهَت إليهم سماعًا أو روايةً مِن العربِ الفصحاءِ الّذين تُرتضَى عربيَّتُهم، ويشملُ ذلك القرآنَ الكريمَ وقراءاتِه، وكلامَ العربِ شعرَه ونثرَه، بيد أنّهم حَدُّوا المسموعَ الّذي يجوزُ أن تُبنَى علَيه القواعدُ بحدودٍ زمانيّةٍ ومكانيّةٍ، إذ أخذُوا عن العربِ في مختلِفِ حواضِرِ الجزيرةِ العربيّةِ وبَوادِيها الّتي لم تجاور الأعاجمَ حتى سنة (180هـ)، واستثنَوا أهلَ الحواضِرِ مِن الاحتجاجِ بعدَ ذلك إلَى نهايةِ القَرْنِ الرابعِ الهجريّ الّذي انتهَت بنهايتِهِ عصورُ الاحتجاج (الأفغاني، 1989، 19 ـ 20)؛ (الحاج صالح، 2012ـ ج، 65ـ 71)؛ (الحلواني، 1979، 20ـ 47)، أي إنَّهم قد استنطقُوا أبناءَ المجموعةِ اللُّغوية ممّن يمكنُ الاطمئنانُ إلى أنّ اللُّغةَ المدروسةَ هي لغتُهم الأمُّ، وأنَّهم يعرفونها معرفةً سليقيّةً، تُمَكِّنُهم مِن أدائِها وفهمِها علَى وجهِها، ومِن الحُكمِ علَى صحّةِ ما يُعرَضُ عليهم من بُناها الإفرادية والتركيبية، ولا يُعرفُ أنّ نحويًّا عربيًّا فرضَ على مِثْل هذا النَّمَطِ مِن المُتكلّمِين معيارًا، أو ردَّ لهم كلامًا، فقد أثبتُوا القليلَ والنَّادرَ ممّا سمِعُوه (وإنْ لم يعوّلُوا علَيه في استنباطِ القواعد)، كما أثبتُوا الكثيرَ الشائع، ورصدُوا كذلك لهجاتِ العربِ على اختلافِها ووصفوها وصفًا دقيقًا، واستنبطُوا استنادًا إلى تلك اللُّغةِ المحدَّدةِ قوانينَ وأصولًا يقرُّ لها المنصِفون مِن الباحثِينَ بالعلميّةِ والدِّقّةِ والسَّبْقِ.

وهذا الاستنطاقُ الذي يعتمد أساسًا على السَّمْع والمُشافَهَةِ مُعوّلًا علَى متكلِّمٍ اللغةِ الأصيلِ (Native Speaker) مِن أسسِ الدَّرْسِ اللّسانيّ الحديثِ، والمعيارُ الذي صدَرَ عنه النحاةُ العَرَبُ في هذا المجالِ هو المعيارُ الموضوعيُّ «المعمولُ به فِي وَصْفِ اللُّغاتِ، فلا توصَفُ لغةٌ إلا إذا حُدِّد كيانُها الجُغرافيُّ ومجموعةُ النَّاطقِينَ بها واعتُبرَ الأكثرُ الأغلبُ مِن ضُروبِ كلامِهِم معَ التَّنبيهِ علَى القليلِ في الاستعمال» (الحاج صالح، 2012 – ج ، 400)، وقد أفضَى هذا العملُ العِلْمِيُّ إلَى جَمْعِ مُدَوَّنةٍ لغويّةٍ (corpus) تمثّلُ العربيَّةَ الّتي نصطلحُ اليومَ على تسميتِها بالفُصحَى تمثيلًا أمينًا، وهي المدوَّنةُ الّتي لا يُلتَفتُ إلَى غيرِها عند المشتغلين بالنحو، أمّا اللسانيّونَ فيرَونَ «أنّ الكلامَ البَشَريّ أيًّا كانَ، وحيثُما كان، هو مدارُ عِلمِ اللسانِ، لأنّه منظومةٌ اختباريّةٌ في حدّ ذاتِها تستوجبُ التشريحَ العلميّ، وتقتضِي المواصفةَ الموضوعيّة»(المسدّي، 1986، 16).

وقد يبدو منهجُ اللسانيّ ـ في ظاهرِهِ ـ أقربَ إلى العلميّةِ والموضوعيّةِ، إذ إنَّ النحويَّ العربيَّ اليومَ بتبنّيِهِ مفهومَ الفصاحةِ المحصورَ بزَمَنِ الاحتجاجِ يستبعدُ نِتاجَ ما يزيدُ علَى ألفِ سنَةٍ مِنَ العربيَّةِ المحكيّةِ والمكتوبةِ، ويتجاهلُ حتميّةَ تطوُّرِها، و تغيُّرَ أصواتِها وقواعدِها ولهَجاتِها، في حين لا يجدُ اللسانيّون بأسًا في دراسةِ هذا النِّتاجِ وتحليلِهِ وإقرارِ قواعدَ جديدةٍ للكلامِ المستحدَثِ، وإلغاءِ أخرى قديمة، ومن ثمَّةَ عكفَ كثيرٌ منهم علَى دراسةِ العامّيّاتِ واللَّهَجات ، إذ هم معنيُّونَ باستكشافِ اللُّغةِ وبناءِ نظريّةٍ حولَها، وهدفُ ذلك هو المعرفةُ العلميَّةُ المحضةُ المجرَّدةُ عن أي بُعدٍ قوميّ أو ذاتيّ، أو غايةٍ تطبيقيّة، وعليه فجليٌّ أنّ (الحفاظَ على اللغة) ليس مفهومًا لسانيًّا، بل يمكنُ القولُ إنّ الأصولَ اللسانيَّةَ تنبذُهُ بدعوَى العلميّةِ والموضوعيّة، بيد أنّه هدفٌ أصيلٌ للنَّحو العربيّ ولعلومِ العربيّةِ جميعِها فمنَ الثابتِ المعروفِ الّذي لا يحتاجُ إلى مزيدِ استدلالٍ أو براهينَ أنّ هذه العلومَ نشأَت حفاظًا عليها وصيانةً لها مِن اللَّحْنِ الّذي بدأ يفشو بعد مخالطةِ العربِ غيرَهم مِن الأمم، وتسرُّبِ الفسادِ إلى سلائِقِهم اللُّغويّة.

أي إنَّ الهدفَ الّذي كان ماثلًا في أذهانِ واضعِي النّحوِ العربيّ هو انتحاءُ سَمْتِ كلامِ العربِ الفصحاء، بل إنَّ هذه الغايةَ هي قِوامُ تعريفِ النَّحوِ وحَدُّه الّذي وضعَه له المتقدّمون مِنَ النُّحاة (ابن جنّي، 1952، 34/1)، ونجاحُهم في بلوغِ هذا الهدفِ يتجلّى في أنّنا مازلنا

إلى اليومِ نعتصمُ بقوانينِهم ونحكتمُ إليها، وقد استطعنا عبرَها – على فسادِ سلائقِنا – أن نحافظَ على حدٍّ أدنَى مِنَ الوحدةِ اللُّغويةِ تظهرُ في تخاطُبِنا بالفصحَى علَى امتدادِ رُقعةٍ جغرافيّةٍ واسعة، وقراءةِ تراثِنا وفهمِه. ولهذه الوحدةِ أهميّتُها البالغةُ وضرورتُها الّتي لا يرقَى إليها شكٌّ، لأسبابٍ معلومةٍ تتَّصلُ بالهُويّةِ العربيَّةِ بما تشتَمِلُ علَيهِ مِن تراثٍ دينيٍّ وحَضَارِيّ كانَت الفُصحَى ولم تزل لغتَه.

ويمكنُ القولُ إنَّ جوهرَ الخلافِ بين النَّحوِ العربيّ واللّسانيّاتِ لا يقومُ في حقيقتِه على «معركة الوصفيّةِ والمعياريّةِ في المعرفةِ اللغويّة»(المسدّي، 1986، 13–14) فإنّ (المعياريّة) – بمعنَى فرضِ المعيارِ علَى متكلّمي اللغة – لم تكُن يومًا من منهجِ النّحوِ العربيّ علَى ما سلف، بل هو تباينٌ في المدوّنة الّتي يستجيزُ اللغويُّ اتّخاذَها موضوعًا للوصفِ والتحليل، إذ رأى المتقدّمون أنَّ ضرورةَ الحفاظِ على الفُصحَى توجبُ تثبيتَ المُدوَّنةِ وحصرَها، والغُيُرُ على العربيّةِ اليومَ يوجبون ما أوجبَهُ أسلافُهم، ضَنًّا بلغتِهم أنْ تؤولَ لِمَا آلَت إليه اللّاتينيةُ أمُّ اللغاتِ الأوربية، الّتي يقتصرُ استعمالُها فِي وقتِنا الرّاهنِ علَى بعضِ المؤسَّساتِ الدّينيةِ، في حين تحولَّت اللهَجَاتُ الّتي انبثقَت عنها إلى لُغاتٍ لا يُمكنُ لأهلِيها التواصلُ فيما بينَهم ما لم ينفقُوا الوقتَ والجُهدَ في تعلُّمِ كلِّ واحدةٍ مِنها، ومن ثمّةَ فإنّ الدراساتِ اللّسانيّةَ المقبولةَ عند المشتغلين بالنّحوِ هي تلك التي تتخذُ من الفصحَى بحدودها الموصوفة مدوَّنةً لهَا، ويعدُّ كثيرٌ من اللسانيّين هذا الموقفَ تحكُّمًا وارتدادًا إلى مفهوم المعيارِ الذي لا يُرتضَى في الدراساتِ اللُّغويّةِ الحديثة ، وكان لذلك التوجُّهِ اللسانيّ العامّ أثرُه في دراساتِ بعضِ اللّسانيّين العربِ على ما سيأتي في موضعه.

ب ـ غيابُ العربيّةِ عن اللُّغات المستقرأةِ في البحثِ اللسانيّ:

يصرُّ بعضُ الباحثِين اللّسانيّين علَى نفيِ مضمونِ العنوانِ السالفِ، فيقولُ: «غالبًا ما نسمعُ أنَّ النَّظرياتِ اللّسانيّةَ العامّةَ الحاليّةَ (غربيّةٌ) تمَّ بناؤُها بالاعتمادِ على اللّغاتِ الهندوأوروبية، وهي لم توضَعْ لوصفِ لغاتٍ غربيةٍ علَى الغَربِ، كاللّغاتِ الإفريقيّةِ أو الهنديّةِ أو العربيةِ ..... مثلُ هذا الموقفِ لا يخطئُ فقط في تصوُّرِ العلاقةِ بينَ النّظريةِ والتجربةِ..... ولكنّهُ يجهلُ كذلك (أويتجاهلُ) واقعَ دراسةِ العربيّةِ في الغَرْبِ ... وما يخصّصُه الغَرْبُ مِن اعتماداتٍ لهذا الغَرَض»، ويشيرُ إلى أنَّ النماذِجَ الغربيَّةَ أثبتَتْ كفايتَها الوصفيّةَ، وأنَّ مِثْلَ هذا الكلامِ غريبٌ علَى الخِطابِ العِلْمِي يُقدَّمُ دونَ أيّ استدلالٍ علَى صِدْقِه أو ثبوتِه (الفاسي الفهري، 1985، 57).

ولا يمكن لباحثٍ مُنصِفٍ أن ينكرَ أنَّ الدراساتِ اللُّغويةَ الغربيَّةَ حولَ العربيّةِ كثيرةٌ، وبعضُها أطروحاتٌ علميةٌ قُدِّمَت في جامعاتٍ ومعاهدَ مرموقة، وأنَّ انبعاثَ عِلْمِ اللّسانياتِ أدَّى إلى تزايدِ الاهتمامِ بالعربية (المزيني، 1997، 11ـ 58)، ولا سيّما مع تبنّي مدرسةِ النّحوِ التوليديّ مفهومَ (النحو الكُلّي) (Universal Grammar): أي: وجودَ قواعدَ تشتركُ فيها اللغاتُ جميعُها، وسعيِها إلى إيجادِ الآليّةِ الصالحةِ لوصفِها، بيدَ أنَّ كثرةَ الدّراساتِ حولَ العربيّةِ لا يدعو ضرورةً إلى التّسليمِ بأن خصائصَها قد رُوعِيَت عند وضعِ القواعدِ الأصولِ، إذ يغلبُ على ظنّ النّاظرِ العربيّ أنّها غابَت عن تصوُّرِ منظّري اللّسانيات، وفيما يأتِي جانبٌ مِنَ الأسبابِ الّتي تدفعُ إلى مِثل هذا الظنّ:

- استقرَّ الرَّأي بينَ أصحابِ مدرسةِ النحوِ التوليديّ تقريبًا على تبنّي تحليلٍ بنيويٍّ معين للجملة، وأقرّوا قوانينَ (إعادة الكتابة)، الّتي تنطلقُ بدءًا من القاعدة:

جملة ⟵ مركّب اسمي + مركّب المسنَد

وفي هذه القاعدةِ: المركّبُ الاسميُّ الظّاهرُ على يسارِ السَّهم في عُرفهم هو الفاعلُ، وهو مستقلٌّ عن مركّب المسنَد الذي يشتملُ على الفعلِ ومفعولِه (Chomsky,1965,102)؛ (تشومسكي، 1993/1986، 12 مقدّمة المترجم).

وهذا القانونُ الأوليُّ يشتملُ على فرضِيَّاتٍ لا تبدُو متوافقةً مع المعرفةِ الفطريّةِ لمتكلّمي العربيةِ حولَ لغتِهم:

أوّلُها: أنّ الجُملةَ لا بدَّ أنْ تشتملَ علَى فعلٍ، فلا وجودَ للجملةِ الاسميّة مِن المنظورِ اللّسانيّ، ومعلومٌ أنَّ واقعَ العربيّةِ يخالفُ هذا التصوُّرَ، لأنَّ الجُملةَ الاسميّةَ كثيرةُ الدَّوْرِ فِيها، تماثلُ فِي سَعةِ استعمالِها الجُملةَ الفعليّة.

والثانية: أنَّ الفاعلَ مستقِلٌّ عن المركَّبِ الفعليّ (ليس من حيّزِ الفعلِ لو أردْنا أن نعبّرَ بالمصطلحِ النَّحويّ العرَبيّ)، ويصعبُ علَى العربيّ تصوُّرُ ذلك، لأنَّ الفاعلَ لصيقٌ بالفعلِ في لغتِه، ويغلِبُ عليه أن يتوسَّطَ بينَ الفعلِ ومفعولِه، وكثيرًا ما يتّصلُ بهِ ضميرًا، وإذا اتّصلَ ضميرا الفاعلِ والمفعولِ بالفعل، فإنَّ ضميرَ الفاعلِ يسبقُ ضميرَ المفعول: (أكرمتُه، أكرمْناه...).

والثالثة: أنَّ هذه القاعدةَ ترسُمُ بنيةَ الجُمَلِ على النَّحوِ الذي يتبادرُ إلَى ذِهنِ متكلّمي اللُّغاتِ الهندوأوربية، ولو طُلِبَ من أيّ عربيٍّ أنْ يصفَ البنيةَ الأساسيّةَ للجملةِ فِي لغتِه لمَا اختارَ هذا النَّسقَ، وإنْ كانَ مُستَعملًا في العربيّةِ، لأنَّهُ يقترنُ في ذِهنِهِ بجملةٍ مركّبةٍ لا بسيطةٍ، أي: ما عبَّر عنه بعضُ النحاةِ العربُ بمصطلح: (الجملة الكبرى) (ابن هشام، 1972، 424)، وهي الجُملةُ الّتي تبتدئُ باسمٍ مخبَرٍ عنهُ بجُملةٍ، نحوَ: (الرجلُ أكرمَ الضيفَ)، ولا يتّجهُ في مِثْلِ هذهِ الجملةِ أنْ يُعدَّ الاسمُ المبتَدأُ بهِ فاعلًا نحويًّا (وإن كانَ الفاعلَ في الدّلالةِ)، لأنّ ذلك لا يطّردُ في البُنَى النَّظَائِر، إذ يُمكِنُ أنْ يُخبَرَ عن الاسمِ المتقدّمِ بفعلٍ ذي فاعلٍ مُغايرٍ له، كمَا في نحو: (الطّالبُ أتَى أبوه)، وقولِه تعالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمۡ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِۖ﴾ (الأعراف/37)، وقولِه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ﴾.

هذا إلَى جانبِ أنَّ هذا الاسمَ المتقدّمَ قد تسبقُهُ عواملُ لفظيةٌ تغيّرُ حركتَه، كـــ (إنّ) و(ظنّ) وبابِهما، وعندَها يتلقَّى الاسمُ حالتَه الإعرابيّةَ من العاملِ المتقدّمِ، ويتعذَّرُ وسمُه بالعلامةِ التي تخصُّ الفاعلَ في العربيّة.

يضافُ إلَى ذلك أنَّ قولَنا: (جاءَ الطّالبُ) لا يُعادلُ مِن النّاحيةِ الدّلاليّةِ قولَنا (الطّالبُ جاءَ)، ويظهرُ هذا الاختلافُ الدلاليُّ بين الجملتَين جليًّا في الاستفهام (الجرجاني، 2004، 111)، فلو قُلْنا: (أجاء الطالب؟) فإنّ السائلَ لا يعلمُ هل وقعَ فعلُ المجيءِ أم لا، أمّا لو قُلْنا: (آلطالب جاء؟) فهذا يعنى أنَّ السائلَ متأكّدٌ من أنَّ المجيءَ قد حصل، بيد أنّه لا يعرفُ هل الجائي الطّالبُ أم غيرُه، وهذا يشيرُ إلى أنّ الجملتَين متغايرتان فِي بنيتهما العميقة.

ولأنّ الفرضيّاتِ المُشارَ إليها تتنزّلُ منزلةَ المسلَّماتِ في النّظريةِ التوليديّةِ التحويليّة دأبَ بعضُ اللّسانيّين العربُ علَى الانطلاقِ مِن فرضيّاتٍ مُماثلة، على نحوٍ يبدون فيهِ كأنّهم يُطَوّعون الجملةَ العربيّةَ لتوافقَ تصوّرًا مُسبقًا في أذهانِهم عنها، وسيناقشُ البحثُ جانبًا من أقوالِهم في موضِعها.

- وتغيبُ العربيّةُ عن تمثيلِ التوليديّين لنظريةِ الحالةِ الإعرابيةِ (Case)، ومفاد هذه النظريّة أنّ كلَّ اسمٍ في الجملةِ يجبُ أن يتلقَّى إعرابًا مِن عاملٍ مرتبطٍ به بنيويًا ، وأنّ هذا الإعرابَ يظهرُ صوتيًا في بعضِ اللغات، ويغيبُ عن بعضِها، أو تبقى بعضُ مظاهرِه (كما في نظام الضمائر في الإنجليزية التي تختلف فيها الضمائر الواقعة في موضع الرفع عن تلك التي هي في موضع النصب والجر)، وفي تمثيلِهم للحالةِ الإعرابيّةِ الظّاهرة صوتيًّا يسوقون أمثلةً مِن اللّاتينيةِ أو الألمانيةِ (Haegeman,1994,157)؛ (ليونز، 1985/1977، 170)؛ (بول، 2009/2002، 200– 201)، وتغيبُ عنهم العربيةُ مع أنَّها من اللُّغاتِ الحيَّةِ القليلةِ التي حوفظ فيها على هذهِ الظاهرةِ على نحوٍ واسعٍ ومِن ثمّةَ فهي مِن أصْلَحِ اللُّغاتِ للتمثيلِ في هذا الباب، وغيابُها عن التمثيل يشيرُ إلى غَلَبَةِ غيابِها عن الفِكر اللّسانيّ الغربيّ.

• في تشـومسـكي (1981) اقتصـرَت مسـنِداتُ الإعرابِ (أي: العوامل) علَى: الفعل، والحرف، وإعراب التصـريف[1]، ثم لاحظَ التوليديّون أنَّ الصفاتِ (أي: المشتقات العاملة، في المصطلح النحوي العربي)، وبعضَ الأسماءِ[2] (المقابلة للمصادر في العربية) تتّخذُ بنيةً موضوعيّةً (Argument Structure) مماثلةً للبنيةِ التي يتّخِذُها الفعلُ المرتبطُ بها دلاليًّا وصرفيًّا واستتبعَ ذلك أنْ أضافَ تشومسكي (1986) الأسماءَ والصفاتِ إلى العوامل (الفاسي الفهري، 1995، 27)، ثمّ إنّهم انتبهوا إلى نوعٍ من الاختلافِ بينها وبين الفعلِ مِن ناحيةِ طلبِ المفعول: وذلك أنَّ جملتَها يمكنُ أنْ تخلو مِنْه وتبقَى مع ذلك سـليمةً مِن النّاحية القواعديّة، في حين أنَّ الفعلَ يجبُ أنْ يسـتوفيَ مفعولاتِه، وأنَّها حين تتّخذُ مفعولاً لا بدَّ فيه مِن وسـاطةِ حرفِ الجرّ، أمّا الفعلُ فيباشـرُه دون وسـاطة (تشومسكي، 1993/1986، 351)؛ (Haegeman,1994,46-48)، وتغيبُ عنهم العربيّةُ أيضًا في هذا الباب، فلا نقفُ فِي كلامِهم على تمثيلٍ لهذهِ الظَّاهرةِ (أعني عملَ الصـفاتِ والمصـادرِ) مأخوذٍ مِنها، مع أنَّ هذا الضَّـرْبَ مِن العملِ جليٌّ فيها، إذ تُبينُ عنه الحركةُ الإعرابيّةُ الظاهرةُ، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَۚ﴾ (المائدة/62)﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾ (آل عمران/181)﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ (النحل/69)﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ (هود/12)، وهذا النوعُ مِن العواملِ منصـوصٌ عليهِ في النّحوِ العربيّ منذ بَدءِ التأليفِ فيه (القرن الثاني الهجري/الثامن ـــــ التاسع الميلادي)، ولا توضحُ رؤيةُ التوليديّين لهذهِ القضيةِ اللُّغويّةِ لِمَ تنفردُ بعضُ الأسماء بالعملِ، ولا يعملُ غيرُها، ولا توضِـحُ كذلك السببَ الّذي يجعلُ سلوكَ المصـادرِ والصّـفاتِ في العمل مختلفًا عن سلوك الفعل، ويجيبُ النّحوُ العربيُّ عن ذلك عبر تفرُّدِه بتصـنيفِ الأسماءِ في نوعين: الأوّل: ما يتضـمّنُ معنَى الحدثِ فيعملُ، ويدخلُ فيه المصـدرُ والصـفاتُ المشـتقّةُ مِن الفِعلِ نحوَ اسمَي الفاعلِ والمفعولِ والصّـفةِ المشـبَّهةِ، والنوع الثاني: الأسماءُ الجوامدُ الّتي لا تتضـمَّنُ معنَى الحَدَث فلا تَعملُ، مِثْل (رَجُل) و(باب) ونحو ذلك، ثم يعلّلون اختلافَ الأسماءِ العامِلة (الّتي تشـملُ عندَهم المصادرَ والصّفاتِ خلافًا للتّصنيفِ الغربيّ الّذي يجعلُ المصادرَ من باب الأسماءِ، في حين تستقلُّ الصّفاتُ ببابٍ منفصلٍ) عن الأفعالِ في العَمَلِ في إطارِ نظريّةٍ كُلّيةٍ تفترضُ أنَّ الأصولَ أقْوَى من الفروع، ولمّا كانَتِ المصادرُ والصّفاتُ أسماءً تعملُ حَمْلًا علَى الفِعْلِ لِشَبَهِها بهِ مِن غيرِ وجه؛ كان عملُها أضعفَ، فلا تعملُ إلا بشروطٍ وضوابطَ تقيّدُها. (انظر: بوزيان، 1994، 155) ولا ريب في أنّ هذه الشروطَ تختلف بين لغة وأخرى (يمثّلُها في الإنجليزية ما سلفَ مِن لزومِ توسُّطِ حرفِ الجرّ بينَ العاملِ والمعمولِ، ولعملِ المصـدرِ والمشـتقّاتِ في العربيّة شـروطٌ أخرَى يوقَفُ عليها في مظانّها مِن مصـنّفاتِ النّحو العربيّ)، (انظر مثلًا: الرضـي، 1996، 226/1، وابن يعيش، د.ت، 82/2) لكنّ العلّةَ واحدةٌ، وهذا ممّا يُمكِنُ أنْ يُسـتدَلَّ بِهِ بمزيدٍ من التّتبُّعِ علَى أنّ هذه القاعدةَ جزءٌ من النحو الكلي، أعني: ما نصَّ علَيه النّحويّون العربُ مِن أنَّ للأصـولِ مِن الاتّسـاعِ والتصـرُّف ما ليسَ للفروع (انظر: ابن جني، 1952، 82/3)، ولعلَّ ذلك يدفعُ افتراضَ بعضِ الباحثين (العلوي، 2002، 89– 90) أنّ مفهومَ التحكُّم المكوّني (C – Command)[3] الّذي تقترحُه التوليديّةُ لتفسـيرِ مبدأِ العَمَلِ علَى أنّه جزءٌ مِن المعرفةِ الفِطْرِيّةِ الكُلّيّةِ، يُغنِي عن نَسَـقِ الأصـالةِ والفرعيّةِ وما يرتبطُ بهِ مِن مفهومِ القوّةِ والضّعفِ المهيمِنِ على النّحوِ العربيّ.

(1) إعراب التصريف (Inflection) عند التوليديّين هو عامل رفع الفاعل في الجملة ذات الزمن إذا كان مؤلّفًا من عنصر المطابقة والموجّهات (العلوي، 2002، 76)، ولا يوجد في النحو العربي مفهوم مقابل أو مقارب له، والفعل هو عامل رفع الفاعل في النظرية النحوية العربية.

(2) تُصنَّف الصفات (Adjectives) في نحو اللغات الهندوأوروبية في زمرة مستقلّة عن سائر الأسماء، خلافًا للنحو العربي على ما سيأتي.

(1) التحكّم المكوّني: علاقة بنيوية بين العناصر في الجملة، تتحدّد وفق التعريف الآتي: يتحكم العنصر أ في ب إذا تفرّع أ مباشرة من عقدة تهيمن على العنصر ب، ويُعرَّف كثير من الظواهر والعلاقات النحويّة بين العناصر وفقًا لها (من بينها علاقة العمل). (بول، 2002/ 2009، 632).

وكان مِنْ شأنِ العربيّة – لغةً ونحوًا – لو أُتيحَ لها حضورٌ أوسعُ في دراساتِ الغربيّين الّذين أرسَوا لعِلْم اللسانيّات أصولَه ومبادئه أن تُسهِم في تطوّرِه أيَّما إسهام، وأن تُهَيِّئَ لهم استنباطَ قواعدَ أقربَ إلى النّحوِ الكُلّي، وليس ذلك مبنيًّا على اعتقادٍ بأنّها أفضلُ من غيرها من اللغات، فلا يُنْكَرُ ـ من ناحية المبدأ ـ ما قرَّرَهُ بعضُ اللّسانيّين العربُ مِن أنَّها «بصِفَتِها (لغةً) تنتمِي إلى مجموعةِ اللُّغاتِ الطبيعيّةِ وتشتركُ معَها في عددٍ مِن الخصائصِ (الصّوتيّةِ والتّركيبيّةِ والدّلاليّةِ)، وتضبطُها قيودٌ ومبادئُ تضبطُ غيرَها من اللُّغاتِ، وبصفتِها (عربيّةً) تختصُّ بمجموعةٍ مِنَ الخصائصِ الّتي لا توجدُ في كلِّ اللُّغاتِ، وإنّما توجَدُ في بعضِ اللُّغاتِ» (الفاسي الفهري، 1985، 56)، ، بيد أنَّ الّذي يبعدُ التّسليمُ به نفيُ هذا الباحث أيَّ صورةٍ من صُوَرِ التميُّز عن العربيةِ بقوله: «ليسَتِ العربيّةُ، كما يدَّعِي بعضُ اللغويّين العرب، لغةً متميزةً تنفردُ بخصائصَ لا توجدُ في غيرِها مِن اللّغاتِ» (المصدر نفسه)، فالعربيّةُ مميّزةٌ بناءً علَى معيارٍ علميٍّ لا مدخلَ للعصبيّةِ فيه، وبيانُ ذلك أنَّ ثمّةَ مبدأً لسانيًّا يشيرُ إلَى أنَّ بعضَ اللّغاتِ أكبرُ مِن بعض، ومعيارُ الكبرِ قوةُ تصـــرُّفِ هذهِ اللّغةِ عند مقارنتِها بغيرِها، ويلزم علَى ذلك أنَّ اللّغةَ الكُبرَى هي أقربُ إلى النّحوِ الكُلّي(بوزيّان، 1994، 118 ومصادره ثمة)، ولا يخفَى أنّ العربيّةَ واسعةُ التصرُّف، ولهذه السعةِ صورٌ كثيرة، منها – كما سلفَ مِن قريب – أنّها حافظَت على الحالةِ الإعرابيّةِ الظاهرة الّتي تبينُ عن العلاقاتِ الدّلاليّةِ والوظيفيّةِ في الجمل إلى حدٍّ بعيد، وأنّ نظامَ الرّتبةِ فيها يتّســـمُ بمرونةٍ واسعة، إذ لا تلزمُ الجملةُ فيها ترتيبًا ثابتًا إلا في إطارِ ما سمَّاه النحويّون (الرُّتبَ المحفوظة)، وفي العربيّةِ تظهرُ سماتُ التطابُقِ بمختلفِ أنواعِها: التطابُق القويّ كما هو الحالُ في التطابقِ بين الصّفةِ والموصوف، والتطابق الضعيف كما هو التطابق بين الفعل والفاعل، ولعلّها تنفردُ بأنَّ المطابقةَ فيها قد تجري حملًا على المعنى: (جاءت الرجال)، ويجوز لكثير من المواقع الوظيفية فيها أن تُشـــغل بالمفرد وكذا بالجملة (خبر المبتدأ، المفعول به، الصـــفة، الحال، المضـــاف إليه)، وفيها الحذفُ والزيادةُ، والجملةُ الفعليّةُ والاسميّةُ... (انظر: الريّس، 2016).

ولعلَّ هذا الثراءَ اللغويَّ يفسِّرُ تقدُّمَ النّحوِ العربيّ وعلميَّتَه إذ إنّ «ما تيسَّرَ للتوليديّةِ متفرِّقًا في لغاتٍ مختلفةٍ قد اجتمعَ للنحويّ العربيّ في اللّغةِ الوحيدةِ الّتي اتّخذَها موضوعًا له وهي العربيّةُ» (بوزيان، 1994، 250).

ثانيًا: الأسبابُ الّتي تتّصل بالبحثِ اللسانيّ العربيّ:

أـ الخَلْطُ في المدوّنات موضوعِ الدّرْسِ والتّحليلِ عند بعضِ اللّسانيّين العرب:

لا ريبَ في أنّ المدوّنةَ العربيّةَ مشـكِلَةٌ مِن وجهةِ النَّظرِ اللّسـانيّةِ، فمتكلّمو العربيّةِ اليومَ يراوحون بينَ ثلاثةِ اسـتعمالاتٍ لها، بينَها نَسَبٌ قريب، لكنّها ليسَت متطابقةً:

أوّلها: عربيّةُ الاحتجاجِ الفصـيحةُ الّتي قعَّدَ لها النُّحاةُ، وهيَ ما تزالُ راسـخةً في الاسـتعمال، ولا سـيَّما فيما يقرؤه الناسُ مِن القرآنِ الكريمِ والتّراثِ الشعريّ والنثريّ الغنيّ، أو يبدعُه كثيرٌ مِن الشعراءِ والأدباءِ والباحثين المحدَثين.

وثانيها: اللُّغة الرسـميّةُ الحاليّةُ التي تُسـتَعمَلُ في وسـائلِ الإعلامِ والمؤتمراتِ والتأليفِ عامّةً، ومِن المُفتَرَضِ أن تؤدِّي علَى مِثالِ الأُولى، لكنّ كِفايةَ المتكلّمين بها متفاوتةٌ، وفيها كثيرٌ مِن الأساليبِ والاستعمالات التي تُعدُّ خاطئة بمعيار اللغة الفصيحة.

والثالثةُ: العاميّاتُ الّتي يتحدَّثُ بها النّاسُ في محاوراتِهم اليوميّة، وهذه تتشـعبُ علَى لهَجَاتٍ كثيرةٍ، قد يقفُ الباحثُ علَى عَشَـرات مِنها في بلدٍ عربيٍّ واحد.

وكان موقفُ بعضِ اللّسـانيّين من هذا التعدُّدِ الذي يمثُّل واقعَ العربيّة اختيارَ دراسـةِ لهْجَةٍ بعينِها، بدعوَى أنّها تمثِّلُ اللُّغةَ المسـتعمَلةَ الحقيقيّةَ للمجموعةِ اللغويّةِ الّتي يدرسـونها (انظر مثلًا: أنيس، 1992) ومهما بلغَ عدمُ الاطمئنانِ لدوافعِهم في ذلك فإنّ اتّجاه هؤلاءِ

يتّسم بالوضوحِ لأنّهم لا يزعمون أنّهم يدرسُون العربيّةَ، بل لهجةً تفرعَّت منها، وبذلك تُعرفُ حدودُ دراستِهم، ويتلقّاها المرءُ بما يتّفق مع رؤيته ردًّا أو قَبولًا.

بيد أن الخَلْطَ الّذي يبعثُ على القلقِ هو ما نقفُ عليهِ عندَ بعضِ أعلامِ اللّسانيين ممَّن اختاروا (العربيّة) موضوعًا للدرس، لأنّ العربيّة الّتي يدرسونها مزيجٌ بينَ غيرِ ما واحدٍ من المستوياتِ الثلاثةِ، وهم يُخضعون العربيّةَ الفُصحَى لمعاييرِ اللُّغةِ الحاليّةِ و لمعاييرِ اللهجاتِ، وهذا الخلطُ العشوائيُّ بينَها يؤدّي إلى ضياعِ معالمِ الفُصحَى التي تتّسم بسماتٍ واضحةٍ محدَّدة، ومقتضَى البحثِ العلميّ يوجِبُ أن تُرسَم حدودُ كلِّ واحدٍ مِن المستوياتِ السَّالفة، وألّا يُحتَكَمَ في دراسةِ الفُصحَى إلا إلى الشواهدِ الّتي رُويت عَن ناطِقيها، فـ «إذا أرادَ الباحثُ أن يصفَ نظامًا لغويًّا معيَّنًا فلا بدَّ أن يلجأَ إلَى السليقيّ مِن الناطقِينَ وإلى النصوص الصّادرةِ مِنْهم، وإلّا خَلَطَ بينَ ما هو مِن هذا النّظام وما لا ينتمِي إليه، ولَه أنْ يَصِفَ علميًّا النّظامَ الّذي تغيّرَ وليس له أنْ يدّعيَ أنّه نفسُ النّظام» (الحاج صالح، 2012ـ ج ، 64).

مثالُ ذلكَ الخَلْطِ ما نجدُه في كلام الدكتور ميشال زكريا الذي افترض « أنَّ اللغةَ العربيّةَ في حاضِرِها هي اللغةُ نفسُها الّتي درسَتْها المؤلَّفاتُ النّحويةُ القديمةُ ووصفَتْها»، وقد تطوّرَت «بعضَ الشيء» وتكوّن حاليًّا «اللغة التي يسودُها الطابعُ الكتابيُّ والّتي يتكلّمها المثقّفون أثناءَ مختلف النشاطاتِ الثقافيّة...»، وعليه لجأ في دراسته (اللغة العربية) «إلى مصدرَين مختلَفين وأساسيين»: أولهما: نتاجُ النحويّين العربِ لأنَّ بإمكانه أن يوضّحَ المعطياتِ اللغويّةِ ويفسِّرَها، والثاني: الحَدْسُ اللغويُّ عند متكلّمِ اللُّغةِ بالاعتمادِ على حَدْسِ الأشخاصِ الّذين يمتلكون كفايةً لغويّةً عربيّةً جيّدةً عَبْرَ تخصُّصِهم اللغويّ وعبرَ مُمَارستِهم التأليف، مشيرًا إلَى مشكلةِ تفاوُتِ الحدْسِ عندَ هؤلاء « في ما يتعلّق ببعضِ المسائلِ الشائكةِ»، الأمرُ الذي دفعَه إلى «اتّخاذِ موقفٍ يقترنُ بالحَذَرِ تُجاهَ الحدْسِ اللُّغويّ، ويعتمدُ، على العموم، الجُمَلَ الّتي تَلْقَى بعضَ الإجماعِ في ما يختصُّ بأصوليّتها[1]»(زكريا، 1986ـ أ، 20).

هذا المنهجُ يرسُم معالمَ مدوَّنةٍ لغويّةٍ على قَدْرٍ كبيرٍ من الاضطرابِ، لا تلتزمُ اللغةَ الموصوفةَ في (نتاج النحويّين)، ولا تستغرقُ الاستعمالَ الحاليّ لِأهليها، ولا يمثّلُ لغةَ مجموعةٍ بشريّة وفقَ أيّ معيارٍ معروف، بل هي مزيجٌ انتقائيٌّ يعتمدُ رؤيةً غائمةً لمتكلّمِ اللّغة التي يُسمّيها (عربيّة)، وقد أفضَى به ذلك إلى خروجٍ عن الموضوعيّة في وصفِ اللُّغة واستنباطِ قوانينها، ومن أوجهِ هذا الخروج:

– وصفُ جُمَلٍ لا شكَّ في صحّتها بأنها (غير أصولية)، وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ، منها قولُه: «إنَّ الجملةَ الّتي يقعُ فيها المفعولُ به قبلَ الفاعلِ جملةٌ مشكوكٌ حاليًّا في ورودِها في اللُّغةِ العربيّة»، فبُنيَ مِنْ نحو: (أكلَ التفاحةَ الرّجُلُ)، و(التفاحةَ أكل الرجلُ) «غيرُ متوافرةٍ في واقعِ اللّغةِ» (نفسه، 26ـ 27) من وُجهةِ نظرِه، وكذا قولُه في الجُمَلِ الّتي يتقدّمُ فيها الخبرُ علَى المبتدأِ مِن نحوِ: (جميلةٌ خطيبةُ الرجل) و(كريمٌ أبو الرّجُلِ) إنها «لا تتلاءمُ مع كِفاية متكلّمِ العربيّةِ الّذي يرفضُ بالاستنادِ إلى حَدْسِهِ اللّغويّ أن تكونَ الجملُ [المذكورة] جملًا أصوليةً في لغتِه» (زكريا، 1986ـ ب، 106).

ولا يُعرَفُ لِمَ ينبو حدْسُ متكلّمِ العربيّةِ عن تقديمِ المفعولِ به على الفاعلِ وهو كثيرٌ فيها كثرةً تكادُ تُلحِقهُ بالأصلِ، وما زالت شواهدُه وأمثلتُه سائرةً قديمًا وحديثًا، منها قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا﴾(يونس/12)﴿ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ (النساء/95، والحديد/10).....

(1) الأصولية في كلامه ترجمة لمصطلح: (grammatical): أي: صحيح قواعديًا من وجهة نظر متكلّم/سامع مثاليّ.

ومنها قول جرير:

نـالَ الـخـلافـةَ إذ كـانـت لـه قـدرًا كـمـا أتـى ربَّـه مـوســـى علـى قَـدَرِ

(جرير، د.ت، 416).

ومنها في شِعْرِ المُحدَثِين قولُ أبي القاسم الشابي:

ومَـنْ تَـعـبُـدُ الـنُّـورَ أحـلامُـه يـبـاركُـهُ الـنُّـورُ أنَّـى ظَـهَـرْ

(الشابي، 2005، 72).

وقولُ أحمد رامي في ترجمة رباعيات الخيام:

تـمـلَّـك الـنـاسَ الـهـوَى والـغـرور وفتنـةُ الـغِيـد وسُـكـنـى القصـــور

(رامي، 2000، 46).

وكذا الأمرُ في تقديمِ الخبرِ علَى المبتدأ، فمنه في القرآن الكريم: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ (القدر/5) وفي الشعرِ قولُ المعرّي الدائرُ في ألسنةِ الناس:

تـعـبٌ كـلُّـهـا الـحـيـاةُ فـمـا أعـــــبُ إلّا مِنْ راغـبٍ فـي ازديـادِ

(المعري، 1957، 8).

وقولُ يوسف الخطيب من المحدَثين:

بعيدةٌ، بَعْدُ، مواعيدُ الهوى

بعيدةٌ، بَعْدُ، مرافئُ الحنين

(الخطيب، 1988، 10).

بل إنّنا لو طلبْنا من طَلَبَةٍ في المرحلةِ الإعداديّةِ أن يَحكمُوا على جملةٍ مِن نحوِ: (ملأَ نفسي الأملُ)، أو :(جميلةٌ مدينةُ الياسمين) لَمَا اختلفَ اثنانِ منهم في صحّتها.

– الأحكامُ المختلفة على البُنَى النّظائرِ، فجملةُ (الرّجلُ أسدٌ أبوه) صحيحةٌ، لكنّ جملةَ (العالِمُ سراجُ الأُمَّةِ أبوه) ليست كذلك برأيه، مع أنّهما من بابٍ واحد، فكلمتا (أسد) و(سراج) اسما ذاتٍ يتنزّلانِ منزلةَ الاسمِ المشتقّ إذا تأوَّلتَا بالوصْفِ، وكما لم يُرَد بـــ (أسد) حقيقةُ معناه، وإنّما أُريدَ بهِ أنَّه شجاعٌ قويّ، كذا لم يُرَدْ بـ (السراج) حقيقةُ معناه بل أريدَ أنّه مُرشِدٌ هادٍ، فالحُكمُ بصحّةِ الجملة الأولى يستوجب حكمًا مماثلًا على الجملة الثانية (زكريا، 1986ـ أ، 107).

– بناءُ القواعدِ انطلاقًا من أحكامٍ غيرِ صحيحة، مثالُ ذلك بحثُه فيما سمَّاه (الزَّمن الضمنيّ للنعت[1])، وفيه يفترضُ ما لا أصلَ له حولَ الزمنِ الّذي يدلُّ عليه المشـتقّ، مِن ذلك قولُه إنَّ الزمنَ الّذي يعيّنُه (النعت) في جملةِ: (التلميذ دارسٌ الدرسَ) يوافقُ الزّمنَ الّذي يعيّنُه الماضـي (درسَ) (نفسـه، 121)، وأنّ: (الرّجُلُ نائمٌ)، يتوافقُ في الدلالة الزّمنية مع (الرَّجلُ ينامُ) وكذا يتوافقُ مع (الرَّجُلُ نام) (نفسـه، 122)، وكلُّ ذلك لا صـحّةَ له، فالمشـتَقُّ العامل في العربية – كما في (دارسٌ الدرسَ) مُتَعيّنُ الدلالةِ علَى الحالِ أو

(1) يريد بالنعت ما يُطلق عليه في النحو العربي (الوصف)، أي: المشتقّات المتضمنّة معنى الفعل.

الاستقبالِ، وكذا فإنّ الزمنَ المفهومَ مِن جملةِ (الرّجلُ نائمٌ) أنّه نائمٌ في لحظةِ التكلُّمِ دونَ تَعرُّضٍ لمُضيٍّ أو استقبال، ولو قُصِدَ تعيينُ الماضي في نحو هذه الجملة لوجب إدخال (كانَ) عليها، واحتمالها دخولَ هذا الفعلِ عليها دليلٌ على أنَّها في أصلِها لا تدلُّ على الماضِي، وعلى الجملة فإن الوصف المنون في العربية يدلّ على الحال أو الاستقبال، في حين يدلّ الوصف المضاف على المضيّ، إلا إذا كانت الإضافة للتخفيف. (سيبويه، 1977، 1/164ـ 166).

ويمكنُ لمِن يتتبّعُ دراستَه (الجملة البسيطة) أنْ يقفَ على نظائرَ كثيرةٍ لهذه الأحكامِ التي لا سندَ لها في (نتاج النحويّين العرب) ولا تتّفق مع (حدْس متكلّمي اللغة) أو مع حدْس ذوي الكفايةِ منهم، وهما المصدران اللّذان اختارَهما لمدوّنتِه وأحكامِه عليها.

مثالٌ آخرُ على اضطرابِ المدوَّنةِ اللُّغويّةِ نقفُ عليه في دراساتِ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، وقد أظهرَ وعيَهَ بأنَّ العربيَّةَ منقسِمَةٌ علَى استعمالاتٍ ثلاثةٍ متمايزة، فدعَا إلى برنامجٍ مستعجَلٍ للّسانيّاتِ العربيّةِ مِن معالِمِه «بناءُ أنحاءٍ لوصفِ اللّغةِ العربيّةِ الحاليّةِ واللّغةِ العربيّةِ القديمةِ وكذلكَ اللهجات العربيّة في إطارِ لسانيّاتٍ مقارنة، لأنّ هناك ترابطًا بين هذه الأطرافِ الثلاثة» (الفاسي الفهري، 34،1985)، وكان المنتظرُ أنْ يبنيَ على ذلكَ التمييزِ تمييزًا مماثلًا فِي المدوّنة، فيفصلُ بينِ اللُّغةِ التي سمّاها (قديمة)، و(الحاليّة)، و(اللهجات)، لكنّنا لا نجدُ مصداقًا لذلك في بحوثِه اللّغويّة، فمنهجُه أيضًا قائمٌ على الخلْطِ بين المدوّناتِ الثلاثِ.

من ذلك قولُه إن أدواتِ الاستفهامِ في العربية «قد تظلُّ في مكانٍ داخلَ الجملةِ دون أنْ تتصدَّرَها، وذلكَ في نوعَين مِن الاستفهامِ: الاستفهامِ الصَّدَى [1](وهو استفهامٌ يكرّرُ الجملةَ الخبريّةَ مُحافظًا علَى الرتبةِ فيها)، والاستفهامِ المتعدِّد (وهو استفهامٌ تصوُّريٌّ يَنْصَبُّ علَى أكثرَ مِن مُكَوِّن)، ونجدُ أمثلةً لذلك فيما يلي: جاءَ مَن؟ (بنبر مَن)، مَن ضربَ مَن بماذا؟ فإذا عرفْنا مَن يرجعُ لهُ الفضلُ فِي ماذا أمْكَنَ أنْ نَحْكُمَ بتَبَصُّر» (نفسه، 110 – 111)، وقد أشارَ في غيرِ هذا الموضعِ إلى أنَّ النحوَ القديمَ لا يكادُ يقولُ شيئًا عن مميّزاتِ هذه الأنواعِ المختلفةِ (نفسه، 54).

ولا شكَّ فِي أنّ النّحوَ (القديم) لم يقُلْ شيئًا عن هذه الأنواعِ من الاستفهامِ، لأنَّها لم تُعرَف في كلامِ العربِ، إذ لا يوجدُ في العربيّةِ الفصيحةِ شاهدٌ واحدٌ يُثبِت هذا الاستعمال، ولسنا علَى يقينٍ أنّها موجودةٌ في العربيّة (الحاليّة) أيضًا، إذ لو احتكمْنَا إلَى مَن لدَيه أدنَى حِسٍّ لغويٍّ مِن عَرَبِ اليومِ لحَكَمَ بأنَّ هذهِ العباراتِ لاحنةٌ، وهي تصلحُ أمثِلَةً علَى أثَرِ الترجمةِ فِي تحريفِ بُنَى العربيّة، فهذان النّمطانِ مِن الاستفهامِ موجودانِ ـ فيما نعلمُ ـ في بعضِ اللّغاتِ الهندوأوربية، ولعلَّهما موجودان في غيرِها، لكنّ العربيّةَ، كما نعرفُها، خِلوٌ منهما، وتبدو لنا هذه الجملُ مستمدّةً من مؤلَّفاتِ اللسانيّين الغربيّين، لا مِن اللّغةِ العربيّة، إذ مِنَ الشائع أن يستدلّوا بهذين النمطين من الاستفهامِ على أنّ أداةَ الاستفهامِ هي اسمٌ قد نُقِلَ مِنْ موضعِهِ في الجملةِ ليقعَ في أوّلِها (انظر مثلاً: Haegeman,1994,302-303)؛ (بول، 2009/2002، 296)، واستدلالُهم مستَمَدٌّ من واقعِ لغتِهم، وقد نبّه النُّحاة العربُ على الظّاهرة نفسِها في العربيّة ، أعني اسميةَ بعضِ أدواتِ الاستفهام، وصدارتَها، لكنّهم استدلُّوا لها بما يتوافق مع لغتهم. (ابن السراج 1985: 1/60)؛ (سيبويه 1977: 2/232).

وفي كلامِهِ علَى (رُتبة المكوّناتِ الصُّرَفيّة)، ساقَ كلامًا مطوّلًا في بيانِ رُتَبِ ما يقترنُ بالجذرِ الفعليّ مِن لواصقَ أو أدواتٍ تدلُّ علَى الزّمنِ أو المطابقةِ أو النّفي أو الوَجْهِ.....، وفي الاستدلالِ علَى أنَّ بعضَها يعلو بعضًا في البُنيةِ العميقةِ، ثم ينتقلُ إلَى موقعٍ غيرِه فِي البُنية السطحيّةِ... منطلقًا مِن تحليلِ الجملة: (سوف لا يحضرُ الرّجالُ) (الفاسي الفهري، 1995، 53 – 54)، لكنّ النّاظرَ يعتريه الشكُّ في جدوَى هذا الكلامِ كلِّه حينَ يرَى أن التحليلَ ينصبُّ ههنا علَى جُملةٍ لاحنةٍ دخلَت العربيّةَ عَبْرَ أخطاءِ الترجمة، فنفيُ

(2) هي ترجمة لمصطلح (Echo Question)، ولا يُعرف في العربية.

المستقبل علَى هذا النّحوِ هو ترجمةٌ حرفيّةٌ لـــ (will not....)، ومعلومٌ عند كلّ مَن له كفايةٌ في العربيّةِ أنّ الصوابَ أن يُقَالَ في ترجمتِها (لَنْ يحضرَ)، لأنّ (سوف) لا تدخلُ على أدواتِ النّفي في العربيّة، وهي تستعملُ الأداةَ (لن) في نفي المستقبل.

ولا ريبَ أنّ هذا الخَلْطَ في كلامِ بعضِ أعلامِ اللّسانيّين العرب، ممَّن يُعزَى لهم فضلُ نقلِ أصولِ هذا العلمِ ومبادئِه إلى العربيّةِ، يورثُ المشتغلَ بالنّحو عدمَ الاطمئنانِ إلى نتائجِ هذه الدراساتِ لأنّها تنطلقُ مِن مدوّناتٍ لغويّةٍ تنافي المعاييرَ العلميّةَ.

ب ـ ترجمةُ المُصطَلَحاتِ اللّسانيةِ:

لا يخفَى أنّ علمَ اللّسانيّاتِ نشأَ وتطوّر في الغَرْب، وصارَتْ له، عبرَ مسيرتِه هناك، مصطلحاتُه المستقرَّةُ الّتي تعبّرُ عن فرضيّاتِهِ وقضاياه، وكانَ علَى الباحثين اللّسانيّين العربِ السّاعِين إلَى تقديمِ هذا العلمِ إلَى المُهتمّين مِن شعوبِهم عبرَ التّرجمةِ والتّأليفِ أنْ ينهضُوا بعبءِ ابتداعِ المُقَابِلات العربيّةِ لهذه المُصطَلحات الّتي تعبّرُ في كثيرٍ مِن أحوالِها عن مفاهيمَ مُستَحدَثةٍ لا تُعرَفُ في الدّرْس اللُّغويّ العربيّ، ولا ريبَ فِي أنّ تعريبَ المُصطَلَحِ جزءٌ أصيلٌ ومحوريٌّ مِن تعريبِ العلمِ ذاتِه، لأنّ المصطلحاتِ مفاتيحُ العلوم، والعلمُ يبقَى مُستَغلِقًا ما لم تكتسبْ مصطلحاتُه مِن الاستقرارِ والرسوخِ ما يجعلُها بمنزلةِ البَدَهيّات عند المشتغلِين بهذا العلم.

ويعي اللسانيّون العربُ أنّ المصطلحَ اللسانيَّ لدينا ما زال بعيدًا عن الاستقرارِ لأسباب عديدة (تشومسكي، 1993/1986، مقدمة المترجم،30ــ35)؛ (الحاج صالح، 2012ــ أ، 12ــ 15)؛ (الفاسي الفهري، 2010، 11)، (المسدّي، 1984، 50 ــ 56)، منها حداثتُه واعتمادُه في وَضْعِهِ علَى اجتهاداتِ المترجِمين الذاتيّة، وما يفضِي إليه ذلك مِن تعدُّدِ المصطلحاتِ الدَّالةِ علِى مفهومٍ واحدٍ من جهة، وتفاوتِ المصطلحاتِ المترجَمَة من حيثُ دقَّتُها في التعبيرِ عن المفهومِ المطلوبِ بحسبِ تفاوتِ كفايةِ المترجِمين ودرجةِ إلمامِهم بأصولِ تعريبِ المصطَلحاتِ مِن جهةٍ أخرَى، حتّى وصفَ بعضُ الباحثِين اللسانياتِ بأنّها «النموذجُ الأقصَى للتبدُّدِ الاصطلاحيّ بينَ العلماءِ العرب» (المسدّي، 1984، 56)، وضرَبَ مثلًا لهذا التبدُّدِ بالتعدُّدِ الذي عرفَه المصطلحُ الّذي يشيرُ إلى العلمِ نفسِه، إذ زاد عددُ أسمائِه علَى العشرين منذ بدءِ وفودِه على العربيّةِ عبرَ المترجَماتِ والمؤلَّفاتِ، قبل أن يستقرَّ الاصطلاحُ على تسميتِه بـــ (اللسانيات) (نفسه، 56 – 72). وما زالَتِ الجهودُ الرّاميةُ إلَى تخطِّي هذه المشكلاتِ وغيرِها بغيةَ توحيدِ المصطلحِ اللسانيّ وتدقيقِه والتّعريفِ بمفهوماتِه مستمرّةً، ولعلَّ مِن أظْهَرِ ما أسفرَت عنه وضعَ مُعجَماتٍ للّسانيات تجعلُ المصطلح المعرّب في مقابل نظيره الإنجليزي أو الفرنسي، ويقدِّم بعضُها تعريفًا موجزًا به، منها المعجمُ الموحَّدُ لمصطلحات اللسانيّات (إنجليزي – فرنسي– عربي) الصادرُ عن المنظَّمةِ العربيّةِ للتربيّة والثقافة والعلوم (2002)، وقاموسُ اللسانيّات (فرنسي– عربي/عربي – فرنسي)، الّذي صنَعَه المسدّي (1984)، وقدّم له بدراسةٍ قيّمةٍ حول علم المصطلح، ومعجمُ المصطلحات اللسانية (إنجليزي – فرنسي – عربي) للدكتور الفاسي الفهري (2007)، هذا إلى جانب عشرات المقالات التي تناولت ترجمة المصطلح اللساني ومشكلاتها، منها: (ترجمة المصطلحات اللسانية إلى اللغة العربية، الواقع والآفاق) لزهيرة كبير، و(آليات وقواعد نقل المصطلح اللساني) لداني عبد الإلاه.

ولا ريبَ في أنّ هذه الجهودَ يسَّرَت للمهتمّين من المشتغلِين بالنّحو العربيّ الوقوفَ على هذا العلمِ وتبيُّنَ شيءٍ مِن ملامِحه، علَى أنّ مشكلاتِ المصطَلح الّتي أشار إليها اللسانيّون يُضافُ إليها مشكلاتٌ أخرَى عند المشتغِلِ بالنّحو، إذ يبدو له مُلبِسًا في كثيرٍ من المواضعِ، ولعلّ من أظهرِ ما يجعلُها كذلكَ من وجهة نظره أمرَين:

أوّلهما: ترجمةُ بعضِ المصطلحاتِ اللّسانيةِ التي تعبّرُ عن مفهوماتٍ مستحدثةٍ بلفظٍ مطابقٍ لمصطلحٍ نحويّ ذي مفهومٍ مُغايرٍ، ومِن البَدَهيّ أنْ يحملَ القارئُ العربيُّ أمثالَ هذه المصطلحاتِ علَى المألوفِ مِن وضعِها عندَه، ويغيبُ عنه مفهومُها المستحدَثُ،

ثمَّ يتبيَّنُ مع مُعَاوَدَةِ القراءةِ والتّدقيقِ أنّه إزاءَ مفهومٍ جديد، لكنّ هذا اللّبسَ ما كانَ لِيحصلَ لو تجنَّبَ المترجِمُ هذا الاشتراكَ اللفظيَّ مراعاةً لأصولِ وضْعِ المُصطَلحِ الّتي تقتضِي ألّا يُستَخدَمَ المصطلحُ نفسُه للدّلالة علَى مفهومَين متباينَين في مجالِ علمٍ واحدٍ، ومع أنَّ علمَ اللسانياتِ مستقِلٌّ عن النّحو، لكنّهما يندرجانِ معًا في إطارِ علومِ اللُّغة، وبينَهما مِن التَّداخُلِ ما يوجِبُ تَوَخِّي مُجانبةِ الاشتراكِ المُصطَلَحيّ، ومِن أمثلةِ هذه المصطلحاتِ المشترَكةِ في لفظِها، المُتباينةِ فِي مفهومِها:

- **الزيادة، ترجمةً لمصطلح (addition):**

حينَ يوصَفُ لفظٌ بأنّه زائدٌ في النّحوِ العربيّ فهذا يعني أنّ دخولَه في الكلامِ كخروجِه، إذ لا يُحدِثُ فيه معنىً إلا التّوكيد، ومثالُه: زيادةُ الباءِ في نحو (لستُ بكاذب) ومعناها مساوٍ لمعنَى (لستُ كاذبًا).

أمّا المصطلحُ (addition) عند التوليديّين فيُرادُ به إجراءٌ تحويليٌّ تُضافُ بمَوجِبِه كلمةٌ أو أكثرُ إلَى الجملةِ النواةِ (Kernal Sentence) لتحقيقِ زيادةٍ في المعنَى، فجملةٌ مِن نحو: (حَضَرَ محمّدٌ) هي جملةٌ نواةٌ، أي: تحتوي أقلَّ ما يمكنُ أن تشتمِلَ عليه الجملةُ، فإذا قلنا: (حضرَ محمّدٌ باسمًا)، فإنّ (باسمًا) توصَف بأنّها زائدة تبعًا لهذا المفهوم في كلام بعض اللسانيّين العرب (عمايرة، 1984، 96)، وجليٌّ أنّ المشتغلَ بالنّحوِ يتلقَّى هذا الوصفَ بكثيرٍ مِن الإنكارِ، ما لم تكُنْ لديه معرفةٌ سابقةٌ بالمدلولِ المستحدَث الّذي أرادَه اللسانيّ.

- **العائد، ترجمةً لمصطلح (anaphore). (بول، 2009/2002، 241)؛(غلفان، 2010، 323)؛ (الفاسي الفهري، 1985، 27، 1990، 62):**

العائدُ في النّحوِ العربيّ عامَّةً هو ضميرُ الغائبِ الّذي لا بدّ لهُ مِن مرجعٍ يعودُ إليه في الكلامِ، وقد يُراد به مفهومٌ أخصُّ من ذلك، يُفهَمُ عند الإطلاقِ، هو الضميرُ العائدُ من جملةِ الصّلةِ على الموصول.

ويُرادُ بالمصطلحِ (anaphore) في إطارِ نظريةِ الربطِ (Binding Theory) مفهومٌ مغايرٌ إذ يُصَنَّفُ في زمرةٍ مستقّلّةٍ عن الضمَائِرِ، تشتملُ على نمطَين مِن المفرداتِ، الأول: ما يسمَّى في الإنجليزيةِ الضمائرَ الانعكاسيةَ (reflexive pronouns)، وتقابلُ في العربيّةِ كلمةَ (نفس) مضافةً إلَى الضَّمير، كما فِي نحوِ: (يحبُّ زيدٌ نفسَه)، والثاني: الألفاظُ التبادليّةُ (reciprocals)، ويقابلُها في العربيّةِ (بعضهم بعضًا)، كما في نحو: (يحبُّ الأطفالُ بعضُهم بعضًا)، ونحوُ هذه الألفاظِ، على ما تفترضُه هذه النظريةُ، وإن كانَت بمنزلةِ الضمائرِ في احتياجِها إلى مرجعٍ يفسِّرُها، تختلفُ عنها فِي أنَّها يجبُ أن تكونَ مربوطةً فِي فصيلتِها العاملَة، خلافًا للضّمائرِ الّتي يجبُ أنْ تكونَ حُرةً. (Haegeman,1994, 207)؛ (بول، 2009/2002، 241).

ولا بدَّ للقارئِ العربيّ أنْ يحيطَ بحدودِ هذه النّظريةِ حتّى يُدرِكَ ما ترمِي إليهِ مِن تمييزٍ بينَ سلوكَي الـ (anaphore) و(pronoun) في اتّخاذِ المرجع، ومما يُربِكُ قراءَته تسميةُ الأولِ عائدًا (انظر: رزق، 2019، 112)، لأنّ هذه التّسميةَ تحيلُ في ذهنِهِ على ضميرِ الغائب.

- **المخصّص، ترجمةً لـ(specifire)، والفَضْلَة، ترجمةً لـ(complement). (باقر، 2002، 101)؛ (بول، 2009/2002، 121ـ 122)؛ (غلفان، 2010، 173)؛ (الفاسي الفهري، 1985، 108):**

مصطلحُ (التّخصيص) في النّحوِ العربيّ يقترنُ بما يزيلُ عن النّكرةِ شيوعَها مِن وصفٍ أو إضافةٍ، فإذا قيلَ: (رجلٌ) فدلالةُ هذا الاسمِ تعمُّ كلَّ مَن يصدقُ علَيه هذا المدلولُ، أمّا إذا قيل: (رجلٌ عالمٌ) أو (رجلُ علمٍ) فقد ضُيِّق هذا العمومُ ليصدقَ على فئةٍ مخصوصةٍ من الرّجالِ، دونَ أن يبلغَ هذا الاسمُ مرتبةَ التعريفِ التّام، فالتّخصيصُ مرتبةٌ بينَ التنكيرِ والتعريفِ، وجليٌّ أن هذا المصطلحَ ـ كما يردُ في النحوِ– يدلُّ لفظُه على مفهومِه.

أمّا (الفَضْلَةُ) فهي ما ليسَ بمسنَدٍ ولا مسندٍ إليه، ويشملُ ذلك المفعولَ به وغيرَه مِن المنصوبات، وهذا المصطلَحُ أيضًا وثيقُ الصِّلة بالمعنَى اللغويّ للفضلةِ، أي: بقيّة الشيء، فهي ما يتبقَّى مِن الجملةِ بعد رُكنَيها الأساسيّين.

أما المصطلحان (specifire) و(complement) فيظهران إلى جانبِ مصطلحٍ ثالثٍ هو:(adjunct) في إطارِ نظريةِ السين البارية (X - bar Theory).

وتحاولُ هذهِ النظريةُ تجسيدَ الخصائصِ العامَّةِ لبُنيةِ العبارةِ، التي تتّسمُ بها اللّغاتُ الإنسانيةُ جميعُها، وفي تبسيطٍ لِمَا تفترضُه نختارُ لفظًا مِن العربيّة مِن نحوِ (طالب) (دون تنوين)، ولا يُحكمُ على اللّفظِ ـ وهو بهذه الهيئةِ ـ إلا أنّه يندرجُ تحت قسمٍ مِن أقسامِ الكَلِمِ هو الاسمُ، وإذا أردنا توسيعَ هذا الاسم، فإنَّ ما نقرِنُه به لا يخرجُ عن ثلاثةِ أشياء:

الأول: ما يجعلُ معرفتَنا به أكثرَ تحديدًا، فيكسبُه تعريفًا أو تنكيرًا أو يبيّنُ عددَه أو يشيرُ إليه..... كأن نقول: (طالبٌ) بالتنوين، أو (الطالبُ)، أو (ثلاثةُ طلاب)، أو (بعضُ الطلاب) أو (جميعُ الطلاب).... وهذا يُصطَلَحُ على تسميتِه (specifire).

والثاني: ما يكمّلُه ويكونُ تتمّةً له، كالمضافِ إليهِ في قولنا: (طالبُ عِلْمٍ)، وهذا هو الـ (complement)

والثالث: ما يلحقُ به لتقديمِ معلوماتٍ إضافيةٍ حولَه، دونَ أن يكونَ مِن تتمّتِه، كأنْ يبيّنَ مكانَه مثلاً (طالبُ عِلْمٍ في الجامعة)، وهذا هو الـ (adjunct). بتآلفِ هذه المكوّناتِ الثلاثةِ مع الاسمِ الّذي يُعَدُّ الرَّأسَ (head) في عبارتِه يصلُ الاسمُ إلى اتّساعِه الأقصَى.

وعلَى النّحوِ نفسِه يكونُ توسيعُ أقسامِ الكَلِمِ جميعِها، وإن اختلفَت المحدّداتُ والمكمّلاتُ والمُلحَقاتُ باختلافِ الرأسِ.

ويورد التوليديّون حُجَجَهم علَى أنَّ هذه المكوّناتِ تأتلفُ في بُنيةٍ هرميّةٍ طَبَقِيّة، وفق المخطّط:

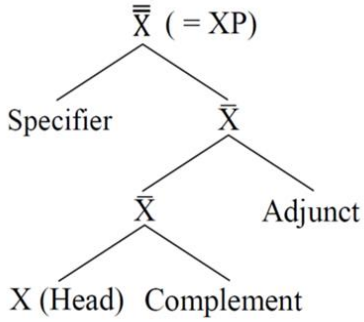

(en.m.wikipedia.org/w/index.p)؛ (Haegeman,1994,104).

ثمّ يعرّفون المصطلحاتِ الأربعةَ على نحوٍ تجريديٍّ بالاستنادِ إلى المُخَطَّطِ السالِفِ، معتمدِين علَى العلاقاتِ الشَّجَرِيّة (وهي علاقاتٌ مفهومةٌ وراسخةٌ لديهم، تقومُ علَى الاصطلاحِ على تسميةِ كلِّ موقعٍ في الشجرةِ بالعُقدةِ أو العُجْرَة (node)، والعقدةُ المُتَفَرِّعَةُ هي أمٌّ لِمَا يتفرَّعُ عنها، والعُقدَتانِ المُتفرّعَتان مِن أمٍّ واحدةٍ أختان)، وعليه فـ (specifire) هو الأختُ الإجباريّةُ لـ $\bar{x}$، وابنةُ الـ XP، والـ (complement) هي الأختُ الإجباريّةُ للرأس X، وابنة $\bar{x}$ والـ (adjunct) هي الأخت الاختياريةُ لـ $\bar{x}$ وابنةُ $\bar{x}$

وتختلفُ المكوّناتُ الّتي تشغلُ موقعَ الـ(specifire) في المخطّطِ السالفِ باختلافِ رأسِ العبارةِ، فقد نجدُ فيه الفاعلَ، أو أداةَ الاستفهامِ أو غيرَ ذلك ممَّا لا يدخلُ في مفهومِ المخصّصات كما تُعرَف في النحوِ العربيّ.

وكلُّ ما يقعُ في موقعَي الـ(complement) والـ(adjunct) في النحوِ التوليديّ يُطلَقُ عليه في النّحو العربيّ (الفضلة)، وما درجَ عليه بعضُ اللسانيّين من تخصيصِ هذا المصطلحِ بالأوّلِ يُخفي ما اعتمدَه التوليديّون مِن تمييزٍ بين نوعَين مِن العباراتِ التي تُلحَقُ

بالرأس، فـالـ (complement) هي التكمِلةُ الواجبةُ التي لا يُستغنَى عنها (كمفعولِ الفعلِ المتعدّي، وهو المرادُ بهذا المصطلحِ عند الإطلاق)، والـ(adjunct) وهي التكملةُ الاختياريةُ الّتي يمكنُ الاستغناءُ عنها كالمُلحَقاتِ التي تبيّن الزَّمانَ أو المكانَ أو الهيئةَ أو الغايةَ. (انظر: تشومسكي، 1993/1986، 21 مقدّمة المترجم).

- المَصْدَريّ، ترجمةً لـ (complementizer). (بول، 2009/2002، 153)؛ (غلفان، 2010، 266)؛ (الفاسي الفهري، 1985، 111):

المَصْدَرِيُّ في العربيّة وصفٌ للحرفِ الّذي يُؤَوَّلُ مع ما يدخلُ علَيه بمصدر، كما في نحو: (أن تدرسَ خيرٌ لك)، أي: الدراسةُ خير لك، و(سرَّني أنَّك قادمٌ)، أي: سرّني قدومُك، و﴿ وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ (آل عمران/118)، أي: ودّوا عَنَتَكم.

ويراد بـ (complementizer) في الإنجليزية طائفةٌ من الألفاظِ التي تتصدَّرُ الجملةَ المُدمَجَةَ (embedded clause) مثل (that, if, whether, for)، نحو: (I believe that tomorrow will be better) (I wonder if tomorrow will be better).

ولمّا كانَ المفعولُ به تكملةَ الفعلِ (verbal complement) سُـمّيَت هذه الكلماتُ بـ (المكمّلات) إذا عَمَدْنا إلَى التّرجمةِ الحرفيّةِ المُباشَرَةِ لكلمةِ (complementizer)، لأنها توصِلُ الفعلَ إلى تكملتِه (مفعولِه) حينَ يكونُ جملةً.

وقد وسّعَ التّوليديون هذا المفهومَ ليصيرَ دالًّا على فصيلةٍ مِن الكلماتِ التي تتصدَّرُ الجملةَ، وكذلك على موقعٍ يسبقُ الجملةَ تحتلُّه هذه الكلماتُ، وافترضوه رأسًا لعبارة وظيفية (functional)[1] اصطلحوا على تسميتها (complementizer phrase) = CP (باقر، 2002، 122)؛ (بول، 2009/2002، 648).

وقد اختارَ بعضُ الباحثِين من اللسانيّين العرب ترجمةَ هذا المصطلحِ بـ (المصدريّ)، وهي ترجمةٌ ملبِسةٌ وغيرُ دقيقة، فهذا اللّفظُ يوحِي أنّنا إزاءَ مفهومٍ ذي صـلةٍ بالمصـدرِ وهذا لا ينطبقُ على ما يُرادُ به فِي النّحوِ التّوليديّ علَى ما تبيَّنَ سـالفًا، واسـتجازةُ الاصطلاحِ علَى تسميتِه بذلك استنادًا إلَى أنَّ الحروفَ المصدريّةَ في العربيّة تشغلُه أحيانًا، فيه تغليبٌ للقليلِ على الكثيرِ لأنَّ عامَّةَ الألفاظِ الّتي تتصدَّرُ الجملةَ المُدمَجَةَ في العربيّةِ ليسَت مِن الحروفِ المصدريّة، وهذا يزيدُ من لَبْسِ المُصطَلَح .

وثانيهما: هو عكسُ الأوّلِ، ويتمثَّلُ في عدولِ اللسـانيّين عن المصـطلحِ التراثيّ إلى مصـطلحٍ مسـتحدَثٍ، مع أن المصـطلح التراثيّ يدلُّ علَى المفهومِ نفسِه، أو يفضُلُهُ في بيانه، إلَى جانبِ أنَّ له رصيدًا معرفيًّا في ذهنِ القارئِ العربيّ، ومِن أمثلةِ ذلك:

- ترجمة الجملة الاستفهامية بـ (عبارة ميم). (بول، 2009/2002، 187)؛ (الفاسي الفهري، 1985، 115):

مسايرةً لتسميةِ التوليديّين عباراتِ الاستفهام بـ (Wh question)، اختارَ بعضُ اللّسانيّين تسميةَ جملةَ الاستفهامِ في العربيّة (عبارة ميم) فأحلُّوا الحرفَ (م) محلَّ (Wh)، لكنّ المشكلةَ أنّ هذا الحرفَ لا صلةَ لهُ في ذهنِ القارئِ العربيّ بأدواتِ الاستفهامِ، ففي لغتِه تبدأُ هذه الأدواتُ بحروفٍ مختلفةٍ: (الهمزة، هل، من، ما، متى، أين، أيان، كيف)، خلافًا للقارئِ الإنجليزيّ الّذي تبتدئُ أسـماءُ الاستفهامِ جميعُها في لغتِه بالحرفَين (Wh)، فيفهمُ بداهةً المرادَ بهذا المصطلحِ، ولاسيّما أنّه مستعملٌ في النّحوِ التقليديّ عندَه أيضًا. ولا يظهرُ لنا السببُ الّذي منعَ اللسانيين العربَ مِن اتّباعِ النَّهجِ نفسِه فِي عدمِ تغييرِ المصطلحِ المعروفِ في نحوِهم (أداة الاستفهام) الّذي يعبّر عَن مفهومٍ واضحٍ عند متلقّي هذا العلمِ مِن العربِ.

(1) العبارة الوظيفية هي العبارة التي رأسها ليس له محتوى معجمي (lexical) واضح، انظر، باقر، مرتضى جواد(2002): 104.

- تسمية الفعل (كان) بـ (الفعل الرابطي: (الفاسي الفهري، 1995، 63):

وهي ترجمةٌ للمصـطلح (Copular)، أي: الرابط، وهو مصـطلحٌ معروفٌ في النحوِ الإنجليزي، وتنضـوي تحتَه زمرةٌ من الأفعالِ، أشـهرُها: (is)، في جمل من نحو: (He is a cousin of mine)، (She is nice)، (The book is on the table)، ويُعرَّفُ بأنَّه الفعلُ الّذي لا يتبعُه مفعولٌ به، بل عبارةٌ تقدّمُ معلوماتٍ إضـافيةً حولَ فاعلِه (مثل: عبارة اسـميّة، أو وصـفيّة، أو حاليّة، أو عبارة جارّ ومجرور)، وتسميتُه تأتي مِن أنه يربطُ الاسمَ الّذي قبلَه بما يأتِي بعدَه مِن معلوماتٍ عنه. (dictionary.cambridge.org/grar) والجملُ الّتي مُثِّل بها تُتَرجَم إلَى العربيّة في صـورةِ الجملةِ الاسـميةِ (هو ابنُ عمٍّ لي)، (هي لطيفةٌ)، (الكتابُ على الطاولةِ)، والرابطُ الذي يتخيّلُه العربيُّ بينَ الاسـمِ المتقدّم (المبتدأ) والمعلوماتِ الّتي يُقدّمُها الاسـمُ المتأخّرُ (الخبر) حولَه هو رابطٌ ذهنيٌّ مجرَّدٌ يُعرَّف نحويّا بالإسناد.(الحلواني، 1997، 238/1).

فإذا دخلَ (كان) على الجملةِ الاسميةِ فلا فائدةَ له إلا تخصيصُ زمنِها بالماضِي، أمّا الربطُ بينَ المبتدأِ والخبرِ فقد كان حاصلًا قبلِ دخولِه. لذلك فإنّ تسـميتَه رابطًا لا وجهَ لها عندَه، أمّا المصـطلحُ المسـتقرُّ في ذهنِه فهو (الفعلُ النّاقصُ)، وهذا المصـطلحُ النحويُّ العربيُّ يعبّر تعبيرًا دقيقًا عن مزيّة يختصُّ بها هذا الفعلُ، ناقَشَـها التوليديّون متأخرّين فأشـاروا إلَى أنّ الفعلَ (is) لا يسـنِدُ أيَّ أدوارٍ دلالية (thematic roles) لفاعلِه وللتكملةِ الّتي تأتي بعدَه (Haegeman, 1994, 67-68)، بيدَ أنّ الإشارةَ إلَى (النَّقص الدلاليّ) لهذا الفعلِ في إطارِ التوليديّة لم تقترن بتفسـيرٍ أو تعليل، في حين بيّنَ النحاةُ أنّ نقصَـه راجعٌ لعدمِ دلالتِه على الحَدَث، الّذي يسـتوجبُ فاعلًا ومفعولًا (انظر: بوزيّان، 188،1994)، ومِن ثمّة فإنّ إقرارَ الاصـطلاح التُّراثيّ لهذا الفعلِ فيه تمكينٌ لمزيّته الأظهرِ الّتي يتّسـمُ بها في العربيةِ وغيرِها، خلافًا لتسميتِه بـــ (الرابط)، لأنّها مزيّةٌ له في بعضِ اللّغات فقط، أمّا العربيةُ فلا دليلَ علَى أنّ هذا الفعلَ يقومُ فيها بمهمَّةِ الرَّبْطِ.

ج ـ تطويعُ العربيّة لفرضيّاتِ النظريّاتِ اللسانيّة:

يمكنُ للنّاظرِ في الدّراساتِ اللّسانيةِ العربيّةِ أن يميّزَ بين اتجاهَين غلبا علَيها: الأول: يرَى أنَّ هذا العلمَ الجديدَ ليس« مبتوتَ الصّلةِ بالقديمِ مُنكِرًا له مُنسَلِخًا عنه، ولكنّه إضافةٌ لبعضِ جوانبِه، واستكشافٌ لغوامضِه، وتنويرٌ وإضاءةٌ لكثيرٍ مِن مُعَمَّياتِه» (عبد اللطيف، 1996، 7)، وينحو أصحابُ هذا الاتجاهِ إلى مدِّ الصّلاتِ بين الفِكْرِ اللُّغويّ العربيّ والفكرِ اللّساني، ويرَون أنّ النُّحاةَ العربَ صدرُوا عن منهجٍ علميٍّ رسمَ معالمَ نظريةٍ مُتَفَرِّدَةٍ فِي فَهْمِ اللّغةِ وتحليلِها، ويترجمون رؤيتَهم هذهِ عبرَ استنباطِ أسسِ هذه النّظريةِ وصياغتِها وفقَ المفهوماتِ اللّسانيةِ، ويجرّدون البناءَ الرّياضيَّ الصُّوريَّ الّذي قامَت علَيه، ويرفقونه بمخطّطاتِه المناسبة، وقد يكشفون بصنيعِهم هذا عن وجوهٍ جديدةٍ في فهمِ كلامِ النُّحاةِ وكذا في فهمِ العربيّةِ نفسِـها، وتمثّلُ مؤلَّفاتُ الدكتور عبد الرحمن الحاج صـالح، والدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف أنموذجًا لهذا الاتّجاه.

والاتجاه الثاني: يدعو إلَى تجاوزِ «الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء»، إذ «ليس لها أيُّ امتيازٍ في وَصْفِ العربيّةِ، بل هي غيرُ لائقةٍ في كثيرٍ من الأحوال» (الفاسي الفهري، 1985، 61).

هذا التباينُ الواسعُ بينَ الاتجاهَين يدعو للعَجَبِ، لأن كليهما يصدرُ عن مختصّين لهم مكانتُهم في الدَّرْس اللسانيّ العربيّ، والاتجاهُ الثّاني هو الّذي يثيرُ الريبةَ وعدمَ الارتياحِ عند عامّة المشتغلين بالنّحو، لا لأنّه يتغافلُ عن المنظورِ العلميّ الّذي استندَ إليه أربابُ المنهجِ الأوّلِ فحسـب، بل لأنَّ البديلَ الذي يقترحُه هو صَـبُّ العربيّةِ في قوالبِ النظريّاتِ اللسـانيّةِ، وتسـليطُ فرضـيّاتِها علَى بُناها وحقائقِها الثابتة، مهما ادّعَى أصـحابُه عكسَ ذلك، أو أسـبغُوا صـفةَ الجَهلِ وعدمِ التبصُّـرِ بالعلمِ اللسـانيّ عند مَن يسـتشـعرون

(العُجْمَةَ) فِي فرضـيَّاتِهم، ولعلَّ أظهرَ مثالٍ علَى ذلك غلبةُ إنكارِ الجملة الاسـمية عند أصـحاب هذا الاتجاه، ولهم في ردِّها إلَى الفعليةِ افتراضاتٌ مختلفة، يكتفِي البحثُ منها بمناقشةِ ما ذكرَه الدكتورُ الفاسي الفهري في بيانِ سببِ انصرافِه عن رسمِ قواعدَ مقوليةٍ تصفُ الجملةَ الاسميّةَ مع أنّ وجودَها في العربيّةِ لا يمكنُ أن يُدفعَ من (الناحية الوصفيّة الصِّرفةِ)، قال: «ليس هناك ما يطعنُ في مِثْلِ هذهِ القواعدِ مِن الناحيةِ الوصـفيّةِ الصِّـرْفةِ، وهي قاعدةٌ تترجمُ إحساسَ النُّحاةِ بوجودِ بُنيتَين مختلفتَين في العربيّة، إلا أنّ نظريةَ القواعدِ المقوليّةِ التي نحتاجُ إليها لا بدَّ وأن[1] تضـــعَ مثلَ هذه القواعدِ مِن بينِ القواعدِ غيرِ الطّبيعيّةِ (unnatural) وغيرِ المرغوبِ فيها، ونحن نرفضُ مثلَ هذه القاعدةِ في إطارِ إســـتراتيجيةِ البحثِ التي تبنّيناها، والّتي تجعلُ من اللّغةِ العربيّةِ لغةً طبيعيّةً بينَ مثيلاتِها من الُّلغات الطبيعيةِ الأخرَى.

وبالفعلِ، فقد لجأْنا إلى افتراضٍ آخر ينفِي عن اللّغةِ العربيّةِ (أو اللغاتِ الّتي توجدُ فيها جملٌ بدون فعلٍ في السّطحِ كاللّغةِ الروسيّةِ) أن تكونَ لغاتٍ معقَّدةً أو غيرَ طبيعيّة» (الفاسي الفهري،1985، 134).

ويبدو مثلُ هذا الكلامِ للقارئِ تســـليطًا للمعيارِ على اللّغة، إذ يقترحُ أنّ وجودَ جملةٍ لا فعلَ فيها في لغةٍ ما يدخلُها حيّزَ اللّغاتِ (المعقَّدةِ وغيرِ الطبيعيّة)، ومِن ثمّة، علَى اللّغوي أن يردَّها إلى نطاقِ اللّغاتِ الطبيعيّةِ، بافتراضِ ما لا يتوافقُ مع ظاهرِها! هذا مع الإشـارةِ إلى أنّ وجودَ الجملةِ الاسـميّةِ ظاهرةٌ لا تنفردُ بها العربيّةُ، بل تشـاركُ فيها أخواتِها السـاميات، فهي سـمةٌ طبيعيٌّة تمامًا في الأسـرةِ اللّغويةِ التي تنتمِي إليها العربيةُ، قال برجشـتراسر:« والجملةُ الاسـميّةُ كثيرةُ الاسـتعمالِ في اللّغاتِ السـاميّة، بخلافِ اللّغاتِ الهنديّةِ والإيرانيةِ والغربيّةِ، فالجملةُ الاسـميةُ تكادُ ألا توجدَ فيها أصـلًا، وقامَ مقامَها نوعٌ من الجملةِ الفعليّةِ، فعلُه (كان)، ويوجدُ مثلُه في اللّغات الساميّةِ أيضًـا..... غيرَ أنَّ الساملتِ كلَّها حافظَت على الجملةِ الاسميّةِ المَحْضَـةِ في حيّزٍ واسـعٍ» (برجشـتراسر، 1982، 134- 135).

وخلاصـةُ افتراضِه في ردِّ الاسميّةِ إلَى الفِعليّة ذو وجهَين:

فالجملُ الّتي لا يظهرُ فيها فعلٌ في السطح، نحو: (الهَرَمُ مُرتَفِعٌ) و(السكّرُ من القَصَـبِ) هي (جملٌ ذات رابطة) أو(جملٌ رابطية)، مثلُها في ذلك مثلُ الجملِ التي تظهرُ فيها رابطة، كما في: (كانَ في الدارِ رجلٌ) و(كانَ الرّجالُ مجتمعِين)، أي إنّ (الفعلَ الرابطيَّ كان) موجودٌ دائماً في بنيةِ الجملةِ بيدَ أنّه لا يتحقَّقُ فِي السّطْحِ حينَ تكونُ سمتُه (– ماض)، يريد أنّه يُحذَف عندما يكون بصـيغة المضـارع، وعليه يرى أن ما نسـمّيه (مبتدأ) هو فاعلُ الفعلِ الرابطيّ (يكونُ) المحذوف، والخبر فَضْـلَة (الفاسـي الفهري، 1985، 133- 135).

ولا يمكنُ للقارئِ العربيّ أن يسلِّمَ بصـحّةِ هذا الافتراض، لأنّه يخالفُ معرفتَه بطبيعةِ لغتِه، فالمستقرُّ مِن حالِ الجملةِ الاسميّة عندَه أنها تدلُّ على الدوام والثبوت، وإذا كانَت بعضُ اللُّغات الأخرَى تعبّر عن هذا المفهومِ بصـــيغةٍ فعليّةٍ معيَّنةٍ، وتدخلُه في نطاقِ الزَّمَنِ، فإنّه مِن الواضـحِ أنَّ العربيّةَ لا تعدُّه كذلك، لأنّه مُطلَقٌ، يشـغَلُ جزءًا مِن الماضِـي والمسـتقبَلِ مرورًا بالحاضـر دون حدودٍ زمنيّةٍ واضـــحةٍ، وما كانَ هذا شـــأنَه عبَّرَت عنهُ باطّرادٍ بالرّبط الإســـناديّ بينَ اســـمَين، ولا ريبَ فِي أنّ هذهِ الجملةَ قد تقترنُ بما يخصّصُها بزَمنٍ مُعَيَّنٍ، لكنّ ذلك عارضٌ فيها، والأصلُ ــ عندَ تجرُّدِها ــ أن تدلَّ على ما ذكرْنا مِنَ الدّاومِ والثّبوت، كما في نحو: (محمّدٌ أخي)، (زيدٌ طالبٌ)، (الوردُ جميلةٌ).....

(1) كذا وقع في كلامه، وزيادة الواو ههنا لا وجه لها.

أضفْ إلَى ذلك أنّ تصوُّرَ وجودِ الفعلِ (يكونُ) في البنيةِ العميقةِ للجملةِ الاسميّةِ غيرُ مقبولٍ، لأسبابٍ منها: أن الجملة الاسمية ـ كما سلَفَ ـ تعبّر عن الدّوامِ، ولا يدلُّ المضارعِ ـ كمَا يُعرَف في العربيّةِ ـ على ذلك، فهو يعيّنُ الحالَ أو الاستقبالَ، ومِنها أنّ ادّعاءَ عدمِ تحقُّقِ الفعلِ (كان) في البُنيةِ السطحيّةِ عندما تكونُ سمتُه (– ماض) يلزمُ منه استمرارُ إضمارِه عندما يكونُ بصيغةِ المضارعِ أو المستقبلِ، وهذا ما لا يتّفِقُ معَ واقعِ العربيّةِ، لأنّ الفعلَ (يكونُ) يظهرُ فِي بُناها السطحيّةِ كمَا يظهرُ الفعلُ (كان)، وهذا الفعلُ بتصاريفِه جميعِها يرفعُ وينصبُ، وركنا الجملةِ الاسميّةِ مرفوعان، ولا يمكنُنا أن نفسّرَ إلغاءَ عملِه إلّا لو افترضْنا اعتباطًا أن عدمَ تحقُّقه في البنيةِ السطحيّةِ يلزمُ عنه هذا الإلغاءُ، فيخالفُ بذلك المطّردَ مِن حالِ الأفعالِ في العربيّةِ الّتي تعملُ ظاهرةً ومُضمَرَةً.

أمّا الجملةُ الّتي تبتدئُ باسمٍ مُخبَرٍ عنه بجملةٍ فعليّةٍ، مِن نحو: (زيدٌ ضربتُه) فيصِفُها في ضوءِ ما يسمّيه التّفكيك (Dislocation)، فهذه الجملةُ حسبَ اصطلاحِه (جملةٌ مُعَقَّدةٌ)، يوجدُ فيها المبتدأُ خارجَ الجملةِ، يَعتقِدُ أنّه مكانُ البؤرة (focus) أو الموضِع (topic)، وجزئيّاتُ هذا التّحليلِ لا تختلفُ عن التحليلِ النّحويّ للمسألةِ سوَى فِي أنّه يسمّي الجملةَ المعروفةَ بـــ (الجملة الكُبرَى) جملةً مُعَقّدَةً، ويسمّي المبتدأَ بؤرةً، بيد أنه يصدرُ فيه – مسايرةً لأطروحاتِ التوليديّين عامّةً – عن افتراضِ أنَّ الجملةَ في هذا التركيبِ فعليّةٌ، مسبوقةٌ بموقعٍ خارجها، هو الموقعُ الذي يسمّيه (البؤرة) أو (الموضع) (الفاسي الفهري، 1985، 129ـ 133).

وينتهِي من ذلك إلَى القولِ إنّ الافتراضَ الرابطيّ إلى جانبِ افتراضِ التفكيك «يمكّنُ مِن وصفٍ كافٍ وأنيقٍ لكلّ الجملِ الاسميّة، وهو يوجّدُ كذلكَ بين البُنَى الفعلية والبُنَى الاسميّة» (نفسه، 139).

ومِنَ افتراضاتِه التي لا تتّسقُ مع واقعِ العربيّة أيضًا قولُه في موضعٍ آخرَ إنّ موقعَ أداةِ الاستفهام (الّذي يسمّيه: المصدري) يسبق الفعل، لكنّ المبتدأ (الموضِع في كلامه) يسبقُه، بناءً على صحةِ (زيدٌ هل ضربتَه؟)، و(زيدٌ مَن ضرَبَه)، ولَحْنِ (هل زيدٌ ضربتَه؟) و(مَن زيدٌ ضربَه؟) (نفسه، 111)، وهو افتراضٌ يردُّه جوازُ: (زيد أضربته؟) و(أزيدٌ ضربته؟).

ومن افتراضاتِ التوليديّين الّتي ألزمَ بها العربيّةَ منعُ وصولِ العاملِ إلى معمولِه المتقدّمِ علَيه، إذ يلزمُ مِن تحويلِ النّقلِ عند التوليديّين أن تنتقلَ المقولةُ إلى موضعٍ خارجَ الجُملةِ تاركةً في موضِعها أثرًا فارغًا (trace)، ففي جملة من نحو: (اللهَ أدعو) لا يُعدُّ الاسمُ المتقدّمُ مفعولًا به للفعلِ المتأخّرِ، بل الفعلُ يعملُ في الأثَرِ، أي: في مقولةٍ غيرِ متحقّقة صوتيًّا موجودةٍ في الموقعِ الأصليّ للمفعولِ به، ويرثُ الاسمُ المتقدّمُ إعرابَه (الفاسي الفهري، 1985، 114– 115)، وهو تصوُّرٌ مبنيٌّ في جوهره على أنّ العامل لا يعملُ إلا في اتّجاهٍ واحدٍ، كما هو الحالُ في لغاتِ منظّرِي التوليديّة.

وعلى النحوِ نفسِه يناقشُ مسألةَ أدواتِ الاستفهامِ، وملخَّصُ كلامِه فيها: أنَّ حرفَ الاستفهامِ يُوَلَّدُ فِي القاعدةِ (أي أنّه ليس منتقلًا مِن موضعٍ داخلَ الجُملةِ) فِي موقعِ الصّدرِ (الّذي يسمّيه المصدري)، وهو موقعٌ موجودٌ خارجَ الجملةِ مُلحَقٌ بها في (ربضِها الأيمن)، ولا يختلفُ كلامه في تصوُّرِ موضعِ حرفَي الاستفهامِ عمَّا أقرَّه النحويّون إلا فيما يستعملُه مِن مصطلحاتٍ، أمّا أسماءُ الاستفهامِ فتُوَلَّد في مكانٍ داخلَ الجملةِ ثمّ تنتقلُ إلَى موقعِ المصدريّ إذا ظلَّ فارغًا تاركةً أثرًا فِي موقعِها الأصليّ، وعلَى هذا فإنّ اسمَ الاستفهامِ في نحوِ (ماذا أكلْتَ؟) ليس مفعولَ الفعلِ إذ الفعلُ يعملُ فِي الأثَرِ كمَا هو الحالُ في تحويلاتِ النّقلِ كما يفترضُها التّوليديّون، وهذا برأيه «ما يفسّرُ التوزيعَ التكامليَّ بينَ حروفِ الاستفهامِ[1] وأسماءِ الاستفهامِ إذ يمكنُ ظهورُ إمّا الحرف أو الاسم ولا يمكن ظهورُهما معًا» (الفاسي الفهري، 1985، 111ـ 112).

(1) كذا في كلامه، والصحيح أن في العربية حرفَي استفهام لا حروف.

والتوزيعُ التكامُليّ بينَ حرفَي الاستفهامِ وأسماءِ الاستفهامِ يستمدُّ دليلَه في النّحوِ العربيّ مِن الصّورةِ الّتي يُبدِيها البدلُ من اسمِ الاستفهامِ، في نحوِ قولنا: (ما أكلتَ؟ أخبزًا أم لحمًا)، فالاسمُ المقترنُ بهمزةِ الاستفهامِ (أخبزًا) هو تكرارٌ لاسمِ الاستفهامِ (ما)، وهو مِن بابِ ما يُصطَلحُ على تسميتِهِ في النّحو العربيّ (البَدَل المُطابِق)، واستنادًا إلَى تركيبِ هذا البدلِ ذلك ذهبَ النُّحاةُ إلَى أنَّ اسمَ الاستفهامِ ضُمِّنَ معنَى حرفِ الاستفهامِ (الهمزة) (ابن بابشاذ، 1976، 173)، وهو بحُكمِ تضمُّنِهِ هذا المعنَى ينتقلُ إلَى صدارةِ الجملةِ، ويتلقَّى ـ بحُكمِ كونِه اسمًا وقعَ عليه الفعل ـ محلَّه الإعرابيَّ مِن العاملِ المتأخِّر، ومِن البَدَهيّ ــ والحالُ كذلك ــ ألّا يُجامعَ حرفَ الاستفهامِ لأنه متضمِّنٌ معناه.

ويمكنُ القولُ إنّ ما يقدِّم به أصحابُ هذا الاتّجاهِ اللسانيّ لمؤلّفاتِهم عادةً مِن دعوةِ القارئِ إلى التخلّي عن كلّ تصوُّرٍ سابقٍ لَدَيه حولَ قواعدِ اللُّغةِ ليفتحَ عقلَه علَى تقبُّلِ تفسيراتِ هذا العلمِ الجديدِ (انظر مثلًا: زكريا، 1986ـ أ، 5)؛ (الفاسي الفهري، 1985، 55ـ 56) تبدو للقارئِ دعوةً إلى التخلّي عن لغتِه نفسِها، لأنّ التفسيراتِ الّتي يطرحونها تتّخِذ مِن لغاتٍ أخرَى أصلًا تُقاسُ عليه العربيةُ، وتُسلِّم بأنّ القواعدَ المستنبَطَةَ مِن تلك اللغاتِ هي قواعدُ النّحوِ الكُلّيّ الّتي ينبغِي أن نخضعَ لها مهما بدَت غيرَ متوافقةٍ مع معرفتِنا الفطريّة بلغتِنا.

ثالثًا: الأسبابُ الّتي تتّصلُ بالمشتغِل بالنّحو:

أ ـ شعورُه باكتمالِ علومِ اللّغةِ عندَ العَرَب:

وصفَ الدكتورُ عبدُ السّلامِ المسدّي هذا السببَ ـ في معرِضِ كلامِه علَى عقباتِ البحثِ اللّسانيّ العربيّ ـ بأنّه «سببٌ غريبُ الشأنِ، يكادُ ينطقُ بالتناقُضِ..... فإنّنا –أبناءَ العربيّةِ – نستجمعُ إرثًا لغويًّا هو مِن أغزرِ ما تخلُّفُه الأحقابُ الحضاريّةُ لمَن بعدَها، ويكادُ يجزِمُ النّاظرُ بأنّ العربَ بين قديمِهم وحديثِهم قد أتَوا كُلّيًّا علَى لغتِهم جمعًا وتمحيصًا، ثم دراسةً وتنظيمًا حتى عُدَّت علومُهم فِي اللّغةِ مضرِبَ الاكتمال» (المسدّي، 1986، 12ـ 13).

هذا الميراثُ اللغويُّ الغنيُّ، الّذي أثبَت علَى مرّ الحِقَبِ كفايتَه فِي وصفِ العربيّةِ وتفسيرِها وضبطِها، قد يعزّزُ شعورًا عند العربيّ باستغنائِه بهِ عن أيّ علمٍ لغويّ جديد، ولا سيّما حينَ يتبدَّى له هذا (الجديدُ) في صُوَرٍ تتعدَّى علَى أُسِس لُغتِه، علَى النّحوِ الّذي أشارَ له البحثُ سالفًا.

بيد أنّ التمسُّكَ بهذا الموقفِ فيه تجاهلٌ لحقيقةِ أنّ اللّسانياتِ صارَت عنوانَ البحثِ اللُّغويّ العالَميّ، وأنّ نأيَ العربِ عنها يؤدِّي إلى عُزلةِ أبحاثهم اللُّغويةِ، قديمِها وحديثِها، عن دائرةِ العالميّةِ.

ب ـ الاعتقادُ أنَّ عِلْمِ اللّسانيّاتِ ينقضُ النّحوَ العربيَّ:

أسَّسَت دعواتُ بعضِ اللّسانيّين العربِ صراحةً لاطّراحِ التُّراثِ النّحويّ، وبناءِ نحوٍ جديدٍ للعربيّةِ مدخلًا لاعتقادِ عامّةِ المشتغلِين بالنّحوِ أنّ مِن أهدافِ البحثِ اللّسانيّ نقضَ النّحوِ العربيّ الّذي لا تتسّقُ مفهوماتِه مع الطرائقِ الحديثةِ في فهمِ اللّغةِ وتحليلِها.

بيدَ أنّ الحقيقةَ أنَ علمَ اللّسانياتِ مستقلٌّ عَن مزاعمِ الباحثِين فيه ومقترحاتِهم، وهو فِي جوهرِه منهجٌ لدراسةِ اللّسانِ البَشَريّ بوجهٍ عامّ، والأَلْسِنَةِ المُعَيَّنة بوجهٍ خاصّ، «يتعرّضُ للأحداثِ اللّسانيّةِ مِن منظورٍ عِلْميّ بحتٍ، مِن خصائصِه الموضوعيّةُ المُطلَقَةُ، وملاحظةُ الظّواهرِ اللّغويّةِ، والاستقراءُ الواسعُ المُستمِرّ، والتّحليلُ الإحصائيّ، واستنباطُ القوانينِ العامّةِ باستعمالِ المُثُلِ والأنماطِ الرياضيّةِ اللّائقةِ، وتعليلُ هذه القوانينِ، وبناءُ النظريّاتِ الفَعّالةِ القابلةِ للتطويرِ» (الحاج صالح، 2012ـ ب، 25).

هذه الخصـائصُ ليسَ بينَها وبينَ خصـائصِ النّحوِ العربيّ كبيرُ اختلافٍ، لأنّها سـماتٌ يتّصـفُ بها العلمُ مِن حيثُ هو علمٌ، بيد أنّ أظهرَ ما يميّزُ علمَ اللّسانيات أنّه يُلقِي الضوءَ علَى الطبيعةِ الرياضيّةِ للقوانينِ اللّغوية، ومِن عملِ اللسانيّ أن يسعَى إلَى أنْ يجرّدَها صـورِيًّا على هيئةِ مُخَطَّطاتٍ ومعادَلات، لذلك نرَى كثيرًا مِن مصـطلحات اللسـانيّين ومناهجِهم مسـتعارةً مِن الرياضـياتِ (الإسـقاط الأقصـى، الإسـقاط الوسـيط، الاشـتقاق، البنية، البارمترات، التقويس، التحليل الأفقي أو العمودي...) ، وهو منهجٌ يسـايرُ طبيعةَ عصرِنا الّذي تسيطرُ عليه الحوسبةُ والاعتقادُ أنّ العقلَ البشريَّ المنتجَ للُّغة يصدُرُ عن برمجَةٍ مضبوطَةٍ يعالجُ اللُّغةَ وفقًا لها.

ويرَى الدكتورُ عبدُ الرحمن الحاج صـــالح أنّ المتقدّمِين مِن علماءِ العربيّةِ أدركُوا الطبيعةَ الرياضـــيّةَ للنّظامِ اللّغويّ واكتشـفُوا البناءَ الصُّـــوريَّ المســـتترَ خلفَه، منبّهًا علَى أنّ الخليلَ بنَ أحمدَ الفراهيديّ كانَ الرائدَ فِي هذا المجال، ففكرةُ (التقاليب) الّتي بَنى عليها المعجمَ العربيَّ الأوّلَ (العَين) مؤسَّسَةٌ علَى مفهوماتٍ رياضيّةٍ محضةٍ، عُرِفَت فيما بعدُ في الرياضيّاتِ باسمِ العامِلِيّ (Factorial)، وقد أقامَ علَيها أيضًـا تحليلَه للتراكيب العربية فيما عُرف بـــ (قِسْمَة التركيب)، (الحاج صـالح، 2012– د، 11– 12)، وأنّ النّحوَ العربيَّ الّذي طوَّرَه وأنضَـــجَهُ هذا العالمُ الفذُّ وتلامذتُه أكثرُه مبنيٌّ علَى مفهوماتٍ منطقيّةٍ رياضـــيّةٍ تفوقُ فِي دقّتِها ونجاعتِها فِي وصـفِ اللّغةِ وتفسـيرِها واسـتنباطِ قوانينِها المفهوماتِ الّتي تسـتندُ إليها المدارسُ اللّسـانيّةُ الحديثةُ، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ يمكنُ أن يتتبَّعَها المهتمُّ عبرَ مجموعةٍ مِن مؤلَّفاتِه الّتي سمَّاها (سلسـلةَ علومِ اللّسـانِ عند العرب) (انظر مثلاً: الحاج صـالح، 2016، 11، 44، 47، 98...)، وقد عرضَ في بعضِـــها (النظريّةَ الخليليّةَ الحديثةَ) التي اســـتنبطَها مِن نحوِ المتقدّمِين، ذاكرًا أنّ اختبارَ هذه النظريّةِ، عند صِـــوغِها الصّـــياغةَ الرياضـــيّة، يُظهرُ أنّها أطوعُ نظريةٍ لهذا النوعِ مِن الصّـــياغةِ، وأكثرُها قابليّةً للتشـكيلِ علَى هيئةِ خوارزميّاتٍ يمكنُ استعمالُها فِي الحَوسَبَةِ (الحاج صالح، 2012– ب، 226)، وهو يدعو في عامّةِ مؤلّفاتِه إلى اتّخاذِ النّحو العربيّ الخليليّ مصدرًا لبناءِ نمطٍ لغويٍّ جديد، مع الإفادةِ مِن المدارسِ اللّسانيّةِ المختلفةِ، دونَ اتّخاذِ أيٍّ منها أصلًا يُبنَى عليه دون تدبُّر.

ولا ريبَ أنّ مِثلَ هذه الاتجاهاتِ فِي الدّرس اللسانيّ التي تضعُ علمَ النّحوِ العربيّ في إطارِه المعاصرِ تنفِي عن علم اللسانيّاتِ شُبهةَ السّـــعي إلَى النّقضِ أو الهدمِ، وتفصـــلُ بينِه وبينَ ما يمكنُ أن نعدَّه نزعةً شـــخصـــيّةً لبعضِ الباحثِين اللّســـانيّين الّذين يجهلون أو يتجاهلون مكانةَ التراثِ النّحوي.

ج ـ اقتصارُ القاعدةِ المعرفيّةِ عند معظمِ المشتغلِين بالنحوِ علَى علومِ العربيّة:

يغلبُ علَى المختصّـين بالنّحوِ مِن ذَوي الكفاءةِ أن يكونَ لدَيهم إلمامٌ ومعرفةٌ بمصـادرِ العربيّة وعلومِها التي يرفِدُ بعضُـها بعضًـا، كالقرآنِ الكريمِ وقراءاتِه والشّـعرِ العربيّ والبلاغةِ ونحوِ ذلك، ويتكوّنُ مِن مجموعِ ذلك قاعدةً معرفيةً لا غنىً عنها لمَن أرادَ أن يتناولَ العربيّةَ مِن منظورٍ لسـانيّ، بيدَ أنَّها ليسَـت كافيةً، لأنّ اللّسـانياتِ منذُ بداياتِ القرنِ العشـرين صـارَت عِلْمًا مسـتقلًّا له أصـولُه ومصطلحاتُه، يسعَى لدراسةِ اللّغات وفقَ المناهجِ التي تعتمدُها العلومُ الطبيعيّةُ عبرَ «إجراءِ التجاربِ بوسائلَ موضوعيّةٍ والاستنتاجِ الصوريّ علَى شكلِ عمليّاتٍ جبريّةٍ مُنَظَّمة» (الحاج صالح، 2012–أ، 31)، فلا يمكنُ للباحثِ أن يتصدّرِ للبحثِ اللّسانيّ إلّا إذا كانَت لدَيه درايةٌ بهذا النّمطِ مِن المناهجِ، ومهما كانَتِ النّظريّةُ اللّغويّةُ الّتي يرومُ عرضَها، فلا بدَّ له أن يصوغَها صياغةً صوريّة.

ولا بدَّ له كذلكَ أن يكونَ متقنًا لغيرِ ما لغةٍ لأنّ هدفَ اللّسـانيّ لا يقتصـرُ علَى بناءِ نحوِ لغةٍ بعَينِها بل هو معنيٌّ بدراسـةِ اللّسـانِ البشريّ ورصدِ القواعدِ الّتي تشتركُ فيها اللّغاتُ، والّتي ترسمُ صورةَ النحوِ الكُلّي، وهذا يحتّمُ علَيه أن يستمدَّ أدلّتَه مِن لُغاتٍ مختلفة، هذا إلى جانبِ أنّ إتقانَ اللّغاتِ الأجنبيّةِ يتيحُ للباحثِ الاطّلاعَ علَى مُستجِدَّات البحثِ اللّسانيّ وتطوّراتِه المتسارِعةِ.

وينبغي له أيضًا أن يلمَّ بعلومٍ أخرَى ذاتِ صلةٍ بالظّاهرةِ اللّغويّة، كالفلسفةِ وعلمِ النّفسِ والاجتماعِ، وفيزياءِ الصّوت...

وخلاصـةُ القولِ إنّ امتلاكَ الباحثِ قاعدةً معرفيّةً محصـورةً في العربيّة – وهو الغالبُ علَى المشـتغلِين بالنّحو – لا يتيحُ له الأدواتِ اللّازمةَ للبحثِ اللّسانيّ، فلا بدّ من الجَمع بين إتقانِ العربيّة، والمعارفِ التي يقتضيها العِلْمُ اللّسانيّ.

نتائج البحث:

1- ثمّةَ ما يشــبهُ الإجماعَ بينَ الباحثِين اللســانيّين العربِ علَى وجودِ عقباتٍ تعيقُ النهضَــةَ اللســانيّةَ فِي عالَمِنا العربيّ، وقد دأبَ معظمُهم على رصـدِها في مقدّمات مؤلّفاتهم ومترجَماتِهم، ومِن العقباتِ الّتي تكثرُ الإشـارةُ إلَيها حديثُهم عن موقفِ المشـتَغلِين بالتّراثِ النحويّ العربيّ من الدراساتِ اللّغويّة الحديثةِ، إذ يرَون أنّه يتّسمُ بالسلبيّةِ والإعراضِ والجفاءِ وسُوءِ الفَهمِ، وترجعُ مسبّباتُه حسب رأيهم إلَى معركةٍ بين الاتّجاهِ المعياريّ الّذي يمثّلُه النّحوُ والاتّجاهِ الموضـوعيّ الّذي تمثّلُه اللسانياتُ، ويرَى البحثُ أنّ ما ذكرَه أكثرُهم ليسَ من الأسـبابِ الجوهريّةَ الّتي تحولُ دونَ إقبالِ المشـتغلِين بالنّحوِ على خوضِ غمارِ البحثِ اللسـانيّ، وأنّ ثمّةَ أسبابًا موضوعيّة أخرَى سعَى لتلمُّسِها.

2- هذه الأسـبابُ الموضـوعيّةُ يجعلُها البحثُ في ثلاثةِ أقسـامٍ: القسـمِ الأولِ يتّصـلُ بالأصـولِ الّتي قامَ علَيها علمُ اللسـانياتِ فِي الغربِ، والقسمِ الثّاني يتّصلُ بالأبحاثِ اللّسانيّة العربيّةِ، والقسمِ الثالثِ يتّصِلُ بالمشتغِلِ بالنّحو.

3- الأصلُ الأوّل الذي يعترضُ عليه المشتغلِونَ بالنّحو هو مدوّنةُ اللسانيّ، فاللسانيّاتِ ترَى في اللّسانِ البشرِي، أينمَا كان، وحيثُما كان، مدوّنةً لغويّةً صـــالحةً للدرْس العلميّ، في حين يلزمُ المشـــتغلون بالنّحوِ المدوّنةَ التي تمثّلُ الفصـــحَى بمعاييرِها الزمانيّةِ والمكانيّةِ المعروفةِ، اسـتجابةً للّضـرورةِ الّتي نشـأت علومُ العربيّة في الأصْـلِ بناءً عليها، أعنِي: الحفاظَ عليها وإبقاءَها حيّةً في الاسـتعمال، ثمّ إنّ المشـتغِلَ بالنحو عندما يطّلعُ على بعضِ النظريّاتِ اللسانيّةِ كما عرضَـها واضـعوها من الغربيّين يغلبُ على ظنّه أنّ العربيّةَ غابَت عن استقرائهم، لِمَا يراه من عدَم اتّساق بعضِ فرضيّاتِهم مع معرفتِه الفطريّةِ بلغتِه نفسِها.

4- ويستشعرُ المشتغلُ بالنّحوِ فِي بعضِ الدراساتِ اللّسانيّةِ العربيّةِ وجوهًا مِن الخروجِ عن مقتضيات العلميّةِ في البحث اللّغوي، لعلّ أظهرَها الخلْطُ في المدوّنات، هذا إلَى جانبِ أنّ منهجَ بعضِ الباحثِين في تعريبِ المصطلح اللّسانيّ يبدو له مُلبِسًا، ويأخذ علَى بعض اللسانيّين أيضًا تسليمَهم للنظريّات اللسانيّة المستقرّة في الغرْبِ وسعيَهم لتطويع العربيّة لمقتَضياتِ فرضيّاتِها.

5- يشـعرُ كثيرٌ من المشـتغِلين بالنّحو العربَيّ بكفايةِ التُّراثِ اللغويّ العربيّ الغنيّ، ويسـتغنون بهِ عن كلّ عِلْمٍ لغويٍّ جديد، وتقتصـرُ القاعدة المعرفيّة عند معظمهم على العربيّةِ وعلومِها، ويعتقدُ بعضُـــهم أنّ عِلمَ اللســانيّاتِ يقوّضُ النّحوَ العربيَّ ويهدمُ أســسَـــه، ويسْهِمُ ذلك كلُّه في نأيِهم عن الدراساتِ اللسانيّة.

6- لا ريبَ في أنّ جَسْرَ الهوّة بين العِلمَين من شأنِه أنْ يرقَى بهما معًا، والبحثُ اللّغويُّ الأصيلُ يستوجبُ التكامُلَ بينَهما، ولا سيّما أن أسـبابَ الجفوة تتّصـلُ في معظمِها باتّجاهات الباحثِين الذاتيّة، أو التصـوّراتِ المسـبَقة الّتي لا حقيقةَ لها، ولا يصـعبُ علَى الحريصـــينَ علَى العربيّة مِنَ الفريقَين تجاوزُها، والاتّفاقُ علَى قاعدةٍ مشـــتركةٍ، تحفظُ العربيّةَ، وتبني الحديثَ الّذي يســـتجيبُ لمعطَياتِ العصرِ على أسسٍ متينة من الموروثِ العلميّ الدقيقِ والمتميّزِ الّذي خلّفه لنَا علماؤنا.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل:(501100020595).

المراجع:

1. الأفغاني، سعيد. (1957). في أصول النحو. مطبوعات جامعة دمشق. 272.
2. أنيس، إبراهيم. (1992). في اللهجات العربية. ط:2، مكتبة الأنجلو المصرية. 349.
3. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. (1976). شرح المقدمة المحسبة. تحقيق: خالد عبد الكريم، المكتبة العصرية. 518.
4. باقر، محمد جواد. (2002). مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق. 244.
5. برجشتراسر، ج. (1982). التطور النحوي للغة العربية. أخرجه: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي ودار الرفاعي. 231.
6. بوزيان، رشيد. (1994). الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي. دار القرافي. 439.
7. بول،ج. (2009/2002). النظرية النحوية. ترجمة: محمد جواد باقر. المنظمة العربية للترجمة. 672.
8. تشومسكي، ن. (1993/1986). المعرفة اللغوية. ترجمة: محمد فتيح. دار الفكر العربي. 489.
9. الجرجاني، عبد القاهر. (2004). دلائل الإعجاز. قرأه وعلّق عليه: محمود شاكر، مكتبة الخانجي. 684.
10. ابن جني، عثمان. (1952). الخصائص ج1. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. 411.
11. الحاج صالح، عبد الرحمن. (2016). البنى النحوية العربية. منشورات المجمع الجزائري للغة العربية. 334.
12. الحاج صالح، عبد الرحمن. (2012ـ أ). بحوث ودراسات في علم اللسان. دار موفم للنشر. 245.
13. الحاج صالح، عبد الرحمن. (2012ـ ب). بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. دار موفم للنشر. 438.
14. الحاج صالح، عبد الرحمن. (2012ـ ج). السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. دار موفم للنشر. 450.
15. الحاج صالح، عبد الرحمن. (2012ـ د). منطق العرب في علوم اللسان. دار موفم للنشر. 397.
16. حسان، تمام. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها. دار الثقافة بالدار البيضاء. 373.
17. الحلواني، محمد خير. (1979). أصول النحو العربي. مطبوعات جامعة تشرين. 231.
18. الحلواني، محمد خير. (1997). النحو الميسَّر ج1. دار المأمون للتراث. 408.
19. الخطيب، يوسف. (1988). بالشام أهلي والهوى بغداد. دار فلسطين للثقافة والإعلام والفنون. 211.
20. رامي، أحمد. (2000). رباعيات الخيام. دار الشروق. 82
21. رزق، أسماء. (2019). التركيب النحوي في اللسانيّات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية. رسالة دكتوراه. قسم اللغة العربية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة دمشق. 419.
22. الرضي، محمد بن الحسن. (1996). شرح الكافية ج1. تحقيق: يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قار يونس. 526.
23. الريّس، سناء. (2016). ظواهر الاتساع وأثرها في ضبط القاعدة النحوية. الهيئة السورية العامة للكتاب. 688.
24. الزجّاجي، أبو القاسم. (1959). الإيضاح في علل النحو. تحقيق: مازن المبارك. مكتبة دار العروبة. 160
25. زكريا، ميشال (1986– أ). الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت. 184.
26. زكريا، ميشال (1986– ب). الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت. 180.

27. ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل. (1985). الأصول في النحو ج1. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. 445.
28. سيبويه، عمرو بن عثمان. (1977). الكتاب ج2. تحقيق: عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 430.
29. الشابي، أبو القاسم. (2005). ديوان أبي القاسم الشابي. شرح: أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية. 184.
30. ضيف، شوقي. (1989). تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده. دار المعارف. 204.
31. عبد اللطيف، محمد حماسة. (1990). من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي. 98.
32. عبد الواحد، عبد الحميد. (2014). بين النحو العربي واللسانيات الحديثة. مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، (4): 9-20.
33. العلوي، شفيقة. (2002). نظرية تشومسكي في العامل والأثر، محاولة سبرها منهجًا وتطبيقًا. رسالة دكتوراه. قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات. جامعة الجزائر. 280.
34. عمايرة، خليل. (1984). في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة. 220.
35. عيد، محمد. (1989). أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء. عالم الكتب. 240.
36. غلفان، مصطفى. (2010). اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي. عالم الكتب الحديث. 534.
37. الفاسي الفهري، عبد القادر. (1990). البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة. دار توبقال. 274.
38. الفاسي الفهري، عبد القادر. (2010). ذرات اللغة وهندستها، دراسات استكشافية أدنوية. دار الكتاب الجديد المتحدة. 190.
39. الفاسي الفهري، عبد القادر. (1985). اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية ج1، دار توبقال. 187.
40. الفاسي الفهري، عبد القادر. (2007). معجم المصطلحات اللسانية، دار الكتاب الجديد المتحدة. 465.
41. ليونز، ج. (1985/1997). نظرية تشومسكي اللغوية. ترجمة: حلمي خليل. دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية. 299.
42. المزيني، حمزة بن قبلان. (1997). مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. (53): 11- 62.
43. المسدّي، عبد السلام. (1984). قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب. 175.
44. المسدّي، عبد السلام. (1986). اللسانيات وأسسها المعرفية. الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب في الجزائر. 179.
45. مصطفى، إبراهيم. (1937). إحياء النحو. لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة. 200.
46. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2002). المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. 205.
47. ابن هشام، جمال الدين. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر. 1009.
48. ابن يعيش، يعيش بن علي. (د.ت). شرح المفصّل ج2. المطبعة المنيرية. 134.

المراجع الأجنبية:

1. Chomsky,N. (1965). Aspects of the Theory of Syntax.The M.I.T press. 251.
2. Chomsky, N.(1966). Cartesian Linguistics. Cambridge University press. 158.
3. dictionary.cambridge.org/grar
4. en.m.wikipedia.org/w/index.p
5. Haegeman,L. (1994). Introduction to Government and Binding Theory. Blackwell Publishers Ltd. 701.